



الجلسة ٦٤٢٥

الثلاثاء، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ٩/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد هيغ	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أوغندا	السيد أوتيلو أوريم
	البرازيل	السيد باتريوتا
	البوسنة والهرسك	السيد ألكالاي
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد لي باودنغ
	غابون	السيد إسوزي - نغونديت
	فرنسا	السيد آرو
	لبنان	السيد سلام
	المكسيك	السيد هيلر
	النمسا	السيد سبيندلغر
	نيجيريا	السيد أجوموغوبيا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رودهام كلنتون
	اليابان	السيد ماتسوموتو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى معالي السيد علي أحمد كرتي، وزير خارجية السودان.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد كرتي (السودان) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم المجلس أرحب بالسيد كرتي.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد باقان أموم، الأمين للحركة الشعبية لتحرير السودان.

تقرر ذلك.

أدعو السيد أموم إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد ثابو مبيكي، رئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان.

تقرر ذلك.

باسم المجلس أود أن أرحب بالسيد مبيكي، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من جوهانسبرج.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

بعد المشاورات التي أجريت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

بيان من رئيس مجلس الأمن

”يشدد مجلس الأمن على أن الوضع في السودان من التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه المجلس.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بسيادة السودان واستقلاله وبإحلال السلام والاستقرار فيه، وضمن مستقبل سلمي ومزدهر للشعب السوداني كافة، كما يؤكد دعمه للأطراف السودانية في سعيها لتنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذاً تاماً وفي الوقت المطلوب، بما في ذلك عقد الاستفتاءين بشأن حق شعب جنوب السودان في تقرير المصير ووضع منطقة أبيي، وعقد المشاورات الشعبية في جنوب كردفان والنيل الأزرق، ودعمه للتوصل إلى تسوية سلمية وشاملة وجامعة للحالة في دارفور.

”ويذكر مجلس الأمن بأن الأطراف السودانية تتحمل المسؤولية الكاملة عن تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ويؤكد من جديد دعمه وتشجيعه لمواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية، ويرحب بقيادة الاتحاد الأفريقي وبالدم الذي يقدمه كل من الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي

”ويساور مجلس الأمن القلق بشأن استمرار التأخيرات في تقديم التمويل الذي تحتاجه اللجنة المعنية باستفتاء جنوب السودان من أجل الاستعدادات اللازمة لمواصلة التحرك إلى الأمام. ويدعو مجلس الأمن الأطراف وجميع الدول الأعضاء إلى احترام نتائج الاستفتاءين الموثوق بهما، المعقودين وفقا لاتفاق السلام الشامل باعتبارهما يعكسان إرادة شعب جنوب السودان ومنطقة أبيي. ويطلب إلى جميع الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات انفرادية وأن تنفذ اتفاق السلام الشامل.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية تمكّن أطراف اتفاق السلام الشامل من إحراز تقدم سريع في سبيلها إلى تنظيم استفتاء أبيي وتسوية المسائل المتعلقة بشأن اتفاق السلام الشامل، وحل المسائل الحاسمة المتبقية بعد الاستفتاء بطريقة سلمية وبما يفيد جميع الأطراف، ومنها مسائل الحدود والأمن والمواطنة والديون والأصول والعملة والموارد الطبيعية.

”وفي هذا السياق، يرحب مجلس الأمن بالتقدم المحرز في المفاوضات التي أجريت بقيادة الرئيس مبيكي من أجل التوصل إلى إطار عمل لتسوية المسائل المتعلقة المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام الشامل ومستقبل العلاقات بين شمال السودان وجنوبه وهو الإطار الذي تم الاتفاق بشأنه في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ويحث مجلس الأمن الأطراف على استئناف المفاوضات بشأن أبيي على وجه السرعة والتوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل المتعلقة بدون مزيد من التأخير.

”ويؤكد مجلس الأمن على ضرورة أن يعزز طرفا اتفاق السلام الشامل الهدوء بوسائل من بينها

بقيادة الرئيس ثابو مبيكي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

”ويعترف مجلس الأمن بما تبديه الأطراف من التزام بتنفيذ اتفاق السلام الشامل، ويؤيقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي ويعرب عن استعداده للتدخل حسب الاقتضاء، دعما للأطراف في سعيها للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل. ويشدد مجلس الأمن على أهمية التنسيق الوثيق بين الجهات الفاعلة الدولية المعنية في مساندة عمليات السلام السودانية.

”ويحث مجلس الأمن الأطراف في اتفاق السلام الشامل، في سعيها لجعل الوحدة خيارا مرغوبا فيه والاعتراف بحق شعب جنوب السودان في تقرير المصير، على اتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذ التزامها، الذي أعيد تأكيده في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود بشأن السودان في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر، لكفالة عقد الاستفتاءين على نحو موثوق به وسلمي ونزيه في موعدهما المحدد، بحيث تتجلى فيهما إرادة شعب جنوب السودان ومنطقة أبيي، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل.

”وفي هذا الصدد، يرحب مجلس الأمن ببدء عملية التسجيل لاستفتاء جنوب السودان في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ويشجع على مواصلة الجهود لكفالة عقد الاستفتاءين في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وفقا لاتفاق السلام الشامل وحسبما هو مقرر في الجدول الزمني الذي نشرته اللجنة المعنية باستفتاء جنوب السودان بشأن هذا الاستفتاء.

عملية الانتقال، وتنفيذ ترتيبات ما بعد الاستفتاءين، والحفاظ على السلام والازدهار، ويشدد على المنافع المتبادلة للشراكة في هذا الصدد. ويشجع المجلس المجتمع الدولي على دعم هذه الجهود. ويحث طرفي اتفاق السلام الشامل على احترام التزامهما.

”ويؤكد مجلس الأمن مجدداً دعمه لعملية السلام الجارية من أجل دارفور بقيادة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، التي تستضيفها دولة قطر، وللعمل الذي يقوم به كبير الوسطاء المشترك، جبريل باسولي، والمبادئ التي تسترشد بها المفاوضات. ويحث المجلس بقوة جميع حركات التمرد على الانضمام إلى عملية السلام بدون مزيد من التأخير أو الشروط المسبقة، ويحث جميع الأطراف على وقف الأعمال العدائية فوراً والمشاركة على نحو بناء في المفاوضات بغرض التوصل إلى سلام دائم في دارفور. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه حيال الهجمات التي تشنها الميليشيات على المدنيين، ويدعو إلى وقف جميع أشكال الدعم المقدم لتلك الجماعات. ويعرب مجلس الأمن عن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير ضد أي طرف تقوض أفعاله لعملية السلام في دارفور.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق بشأن تزايد العنف وانعدام الأمن في دارفور، بما في ذلك انتهاكات وقف إطلاق النار، والهجمات التي تشنها جماعات التمرد، والقصف الجوي الذي تقوم به حكومة السودان، وزيادة الاقتتال بين القبائل والهجمات على العاملين في المجال الإنساني وحفظ السلام، مما عرقل وصول الخدمات الإنسانية إلى مناطق النزاع التي يقيم فيها السكان المعرضون للخطر. وفي هذا السياق، يدعو مجلس الأمن جميع

الطمأننة العاجلة والمستمرة للسكان من جميع القوميات في السودان، ومن بينهم الجنوبيون في الشمال والشماليون في الجنوب، بأن حقوقهم وسلامتهم وممتلكاتهم ستُصان أيضاً كانت نتائج الاستفتاء. ويدعو مجلس الأمن إلى الوقف الفوري للبيانات التي تهدد أمن السكان المعرضين للخطر. ويشدد مجلس الأمن أيضاً على أن حماية المدنيين هي مسؤولية السلطات السودانية بالدرجة الأولى. ويحث مجلس الأمن الطرفين على العمل بفعالية مع الزعماء المحليين للتخفيف من حدة التوترات في أبيي والمناطق الحدودية الأخرى.

”ويؤكد مجلس الأمن مجدداً دعمه لبعثة الأمم المتحدة في السودان ويكرر دعوته إلى جميع الأطراف لكي تتعاون تعاوناً كاملاً مع البعثة في الاضطلاع بولايتها في هذه الفترة الحاسمة، ولا سيما بكفالة الوصول الكامل وغير المقيد وحرية الحركة لموظفي البعثة ومعداتها، ولعمليات تسليم مواد الاستفتاءين. ويرحب مجلس الأمن بعمل الأمم المتحدة في التخطيط لحالات الطوارئ فيما يتعلق بالاستفتاءين ويشجعها على ذلك، ويدعو الدول الأعضاء إلى دعم جهود البعثة.

”ويؤكد مجلس الأمن مجدداً دعمه لفريق الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالاستفتاءين بقيادة الرئيس بنجامين مكابا. ويشدد مجلس الأمن على أهمية التعاون الوثيق بين الفريق وجميع بعثات المراقبة المحلية والدولية.

”ويؤكد مجلس الأمن على أن مواصلة التعاون بين طرفي اتفاق السلام الشامل، أياً كانت نتيجة الاستفتاءين، ستظل مسألة أساسية لإدارة

الإنساني الدولي، وحماية حرية التعبير، وكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء السودان، بما في ذلك المناطق الحدودية، ووضع حد لجميع المضايقات التي يتعرض لها المجتمع المدني. ويؤكد مجلس الأمن على أهمية زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام السودانية.

”ويلاحظ المجلس احتياجات السودان الكبيرة فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية والإنعاش المبكر وبناء السلام، ويشجع السلطات السودانية والجهات الدولية المانحة على الوفاء بتعهداتها لتلبية تلك الاحتياجات.

”ويشدد مجلس الأمن على أن تنفيذ اتفاق السلام الشامل بالكامل وفي الوقت المناسب أمر ضروري لتحقيق السلام والاستقرار في السودان والمنطقة، ولإرساء أسس التعاون بين السودان والمجتمع الدولي في المستقبل، ويقر بأن التعاون الدائم بين الأطراف سيكون ضروريا لمصلحة جميع الشعب السوداني. ويؤكد المجلس أن الهدف الأساسي للمجتمع الدولي ولجميع أصحاب المصلحة في السودان يتمثل في تحقيق التعايش السلمي بين جميع أفراد شعب السودان، وإقامة الحكم الديمقراطي، وكفالة سيادة القانون، والمساءلة، والمساواة، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة، والتنمية الاقتصادية، ولا سيما في هئية الظروف التي تساعد المجتمعات المتأثرة بالتزاع على إيجاد سبل عيش قوية ومستدامة“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت

الرمز S/PRST/2010/24.

الأطراف إلى حماية المدنيين وتأمين وصول العاملين في المجال الإنساني بشكل تام وآمن وبدون عوائق إلى السكان المحتاجين إلى المساعدة. ويلاحظ مجلس الأمن الحاجة إلى دعم الجهود المبذولة لوقف تدفق الأسلحة إلى دارفور في انتهاك لحظر توريد الأسلحة الذي عززه القرار ١٩٤٥ (٢٠١٠). ويشير مجلس الأمن إلى الأهمية التي يوليها لوضع حد للإفلات من العقاب، ولتحقيق العدالة في الجرائم التي ترتكب في دارفور.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا دعمه للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ويكرر دعوته لحكومة السودان ولجميع الأطراف المعنية إلى التعاون الكامل مع البعثة في تنفيذ ولايتها، وتوفير إمكانية الوصول الكامل بدون عائق وحرية الحركة، كما يكرر دعوته إلى وضع حد لإفلات من يهاجمون عناصر حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني من العقاب.

”ويرحب مجلس الأمن بتحسين العلاقات بين السودان وتشاد، ويشجعهما على المزيد من التعاون من أجل المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في دارفور وفي المنطقة على نطاق أوسع.

”ويشجع مجلس الأمن التنفيذ الكامل لاتفاق سلام شرق السودان، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بإعادة التأهيل والإنعاش والتنمية، ويرحب بالمبادرة التي تقدمت بها حكومة الكويت لعقد مؤتمر للاستثمار والتنمية في شرق السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

”ويدعو مجلس الأمن إلى احترام القانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون

الإغاثي والمنظمة الدولية للهجرة في شراء المواد وعملية التصويت خارج البلد.

وأنشأت أيضا فريقا، برئاسة رئيس تزانيا السابق بنجامين مكابا، لرصد الاستفتاءين في جنوب السودان ومنطقة أبيي. والفريق موجود في البلد لرصد الأسبوع الأول من عملية التسجيل. وأدعو الأطراف السودانية إلى تحقيق أقصى استفادة من وجوده.

وبالإضافة إلى هذا الدعم المباشر، وضع المجتمع الإنساني خطة طوارئ لتقديم المساعدة في حينها في حال وقوع أعمال عنف متصلة بالاستفتاء. وثمة حاجة إلى حوالي ٦٣ مليون دولار للمركز المسبق للمساعدة الإنسانية بالقرب من البؤر الساخنة المحتملة. ولا بد أيضا أن نكفل الوصول إلى مناطق الحدود المتنازع عليها. وسيكون دعم المجلس في هذه الجهود أمراً هاماً.

وبالرغم من أن حسن نية المجتمع الدولي ودعمه، فإن الاستفتاءين عمليتان سودانيتان. ولا يمكن أن يحل التزام المجتمع الدولي محل رغبة الأطراف في الوفاء بمسؤولياتها. ولا بد أن ترقى حكومة السودان وحكومة جنوب السودان ومفوضية الاستفتاء إلى مستوى هذا التحدي.

لقد أكد طرفا اتفاق السلام الشامل مجددا في عدة مناسبات مسؤولياتهما، ليس عن تنظيم وإجراء الاستفتاءين فحسب، بل أيضا عن الحفاظ على الأمن وتهيئة المناخ المؤاتي لممارسة الحقوق المدنية والسياسية. وفي هذا الصدد، فإن حماية السودانيين الجنوبيين الذين يعيشون في الشمال والشماليين الذين يعيشون في الجنوب تمثل مصدر قلق بالغ. وينطبق الأمر أيضا على احتمال العودة إلى المعاناة والخسائر في الأرواح التي وقعت خلال الحرب الطويلة بين الشمال والجنوب.

أرحب بوجود الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس في مرحلة ذات أهمية حاسمة بالنسبة للشعب السوداني والمنطقة دون الإقليمية. سيمارس الشعب السوداني، في غضون أقل من شهرين، حقه في التصويت على مستقبل الجنوب، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ وأيده هذا المجلس والمجتمع الدولي.

بدأت عملية التسجيل من أجل الاستفتاء في جميع أنحاء جنوب السودان، وفي ١٦٥ موقعا في الشمال وثمانية بلدان أجنبية. وأشيد بمفوضية استفتاء جنوب السودان على هذا الانجاز. ومع بدء هذه العملية، يكون الاستفتاء في مساره الصحيح.

ومن المهم لكفالة إجراء الاستفتاء بطريقة منظمة وقبول الشعب السوداني للنتيجة بشكل سلمي، أن تتمتع العملية بالمصداقية والشفافية، وأن تعكس طموحات الشعب. وما برحت قلقا للتأخير في التحضيرات، الذي نجم جزئيا من العجز الكبير في التمويل الوطني. وينبغي إزالة كل العقبات المتبقية حتى تستطيع مفوضية الاستفتاء تمويل عملياتها؛ وتعيين وتدريب ونشر الأفراد اللازمين؛ واتخاذ القرارات الرئيسية بدون تأخير.

إن المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة، على أتم استعداد لتقديم المزيد من المساعدة. وما برحت بعثة الأمم المتحدة في السودان تقدم الدعم الفني واللوجستي لمفوضية استفتاء جنوب السودان وتنشر المزيد من الموظفين لمساعدة العملية. وستساهم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بالأصول الجوية، ويساعد برنامج الأمم المتحدة

المعني بالسودان. وأهيب بما أن تكسر حالة الجمود في أبيي، وتمضي قدما نحو إجراء استفتاء ذي مصداقية في جنوب السودان، وتخطط لمستقبل يتسم بالسلام والازدهار في شمال السودان وجنوبه وتُكفل فيه حماية الأقليات السكانية وأمنها، بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء.

وهذا ينقلني إلى الحالة في دارفور، التي لا تزال الحاجة فيها ماسة إلى التوصل لتسوية شاملة وجامعة. وبدعم من حكومة قطر والشركاء الآخرين، تمكن كبير الوسطاء المشترك من إحراز التقدم. وهو يجري المشاورات مع الأطراف بشأن إمكانية التوصل إلى حلول توفيقية بخصوص المسائل العالقة، وأهمها المركز الإداري لدارفور.

ولقد صممت تسوية الدوحة على نحو يمكن الحركات الأخرى - لا سيما حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان - فضيل عبد الواحد - من الانضمام إلى العملية. ولا يزال السيد باسولي يجري مشاورات معها بغية إشراكها في المفاوضات. وأرحب بالخطوات التي اتخذتها حركة العدل والمساواة للانضمام مجدداً إلى العملية وبحضورها على مستوى رفيع في الدوحة مؤخرًا.

ولسوء الطالع، تتجدد الاشتباكات في الميدان بين القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة وتتواصل الأعمال القتالية بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان - فيصل عبد الواحد - في جبل مرة.

ويساورني بالغ القلق تجاه ما لتلك الأعمال القتالية من آثار على المدنيين الأبرياء، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق، وأؤكد مرة أخرى على الحاجة الماسة إلى كفالة الوصول بحرية تامة إلى منطقة شرقي جبل مرة، حيث تفيد التقارير بأن الحالة الإنسانية هناك حرجة. وأهيب بأعضاء المجلس أن يضمنوا صوتهم إلى صوتي في المطالبة برفع جميع القيود التي تفرضها الأطراف على حركة العملية المختلطة

وأرحب بالبيان الأخير الذي صدر عن وزراء في حكومتي السودان وجنوب السودان بأن العودة إلى الحرب ليست خياراً. لكننا، سمعنا أيضاً تصريحات علنية عدائية واتهامات بانتهاكات لوقف إطلاق النار، مما يهدد بزيادة القلق ووقوع حوادث أمنية منعزلة يمكن أن تتصاعد إلى نزاع أوسع. هناك إمكانية كبيرة لنشوب صراع غير متعمد خاصة في أبيي، التي ستبدأ فيها قبيلة المسييرية قريباً هجرتها السنوية إلى الجنوب بعواطف متأججة والتي لم يحرز فيها تقدم قليل في التوصل إلى حل للمأزق السياسي.

ونعمل مع الطرفين بشأن الخيارات الممكنة لزيادة قوات الأمم المتحدة بغية تعزيز الأمن خلال الاستفتاء وفي مرحلة ما بعد الاستفتاء، وكذلك لزيادة قدرتنا على التحقق من احتمالات وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار ورصدها وحماية المدنيين في جميع أنحاء منطقة البعثة. ومع ذلك، لن يكون تواجد قوات الأمم المتحدة كافياً لمنع العودة إلى الحرب إذا ما اندلعت أعمال قتالية على نطاق واسع. لن ننجح في صون السلام إلا بإعلان الأطراف التزامها بالامتناع عن إصدار البيانات التحريضية، ودعم آليات اتفاق السلام الشامل لوقف إطلاق النار وطمأنة الشعب على رغبتها في العمل معاً.

ولتحقيق تلك الغاية، تعتبر المفاوضات بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء مسألة حيوية لمعالجة شواغل الشعب السوداني. وهناك حاجة ماسة بشكل خاص في أبيي، حيث تسهم مشاعر الارتباك والخوف إزاء المواطنة في مرحلة ما بعد الاستفتاء، وحقوق الرعي، والوصول إلى نقاط المياه وعائدات النفط في زراعة حقل ألغام سياسي وأمني.

ومما يثلج صدري أن أطراف اتفاق السلام الشامل تقوم بمناقشة هذه المسائل وغيرها من خلال المفاوضات التي ييسرها فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي

في جميع أنحاء المنطقة. وعلى المجتمع الدولي وأطراف اتفاق السلام الشامل، التي أكدت على أهمية جعل الوحدة جذابة خلال السنوات الخمس الماضية، أن تحترم الآن حق شعب جنوب السودان في الاختيار.

وإذ نمضي قدما، علينا أن نذكر بأن الاستفتاء، مهما قد تكون أهميته، هو مجرد عنصر في اتفاق وضع حدا لحرب مريعة. وقد مهد الاتفاق نفسه الطريق لتعزيز إرساء الديمقراطية وتحقيق التنمية داخل السودان، وكذلك تحسين الاستقرار الإقليمي. ويجب على الأطراف السودانية أن تقر بأن رؤية السودان الجديد، حسبما وردت في اتفاق السلام الشامل، لا تزال صالحة اليوم كما كانت قبل نصف قرن، بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء.

وبتجديد الثقة التي تحققت في عام ٢٠٠٥، تستطيع الأطراف وضع نماذج مثمرة للانتساب والتعاون. وسيكون للقيام بذلك أثر جوهري وإيجابي على الحل النهائي للصراع في دارفور.

ويظل دور المجلس أساسيا. وأهيب بكم أن تساعدوا في بناء الجسور بين الشمال والجنوب، وبالروح نفسها، كفالة معالجة الاختلالات الأساسية التي تغذي الصراع في أماكن أخرى في السودان كي يتسنى إدراج دارفور في الجهود الرامية إلى بناء مستقبل للسودان يتسم بالاستقرار والازدهار والإنصاف.

وإذ يقترب موعد الاستفتاءين، وإذ نسعى لمساعدة السودان على النجاح في هذه الاختبارات الحاسمة، أتطلع إلى الاستمرار في العمل الوثيق مع مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وأمل أن أعطي الكلمة الآن للسيد تابو مبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور.

للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعلى مجتمع المساعدات الإنسانية. والتداعيات المقلقة لذلك القتال هي أن الأطراف لم تقرر بعد التخلي عن المسار العسكري.

ولذلك أود أن أقدم إلى المجلس أربعة طلبات محددة.

أولا، تشجيع الحكومة والحركات على إظهار المرونة في الوقت الذي يبحث فيه معها، كبير الوسطاء عن الحلول التوفيقية. ولكي ينجح أي اتفاق في دارفور، لا بد أن يعالج الأسباب الجذرية للصراع ويضع حدا لتهميش المنطقة. وسيطلب ذلك تنازلات كبيرة في مجالات تقاسم السلطة والثروة، وبذل جهود حقيقية لمعالجة قضايا العدالة الوطنية والدولية والحقيقة والمصالحة.

ثانيا، تشجيع الحركات غير المشاركة في العملية على الانخراط فيها وإظهار التزامها بعملية السلام من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة. ومن الأهمية بمكان أن نحث الحكومة وحركة العدل والمساواة على تجديد اتفاق وقف الأعمال القتالية والتفاوض على بروتوكولات لوقف إطلاق النار.

ثالثا، دعم نتيجة عملية الدوحة والعمل الذي سيتبع ذلك لإيجاد توافق للآراء على المستوى الشعبي بشأن شروط السلام.

رابعا، تشجيع حكومة السودان على اتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة طلبات أبناء شعب دارفور المتعلقة بالأمن، لا سيما فيما يتصل بالجريمة والإفلات من العقاب، واحترام حقوقهم السياسية والمدنية، وتقديم الدعم الاقتصادي لإعادة بناء حياتهم والعودة إلى ديارهم إذا ما رغبوا في ذلك. وتحقيقا للهدف ذاته، أدعو السودان إلى التصرف وفقا لقرار مجلس الأمن على النحو المبين في القرار ١٣٩٣ (٢٠٠٥).

ومن المرجح أن تكون الأشهر القادمة صعبة بالنسبة لشعب السودان والمجتمع الدولي المنخرط هناك. ومن المحتمل أن يغير الاستفتاء مستقبل البلاد ويؤدي إلى هزات عنيفة

السيد بنجامين مكابا، ومجلس الأحزاب السياسية، الذي يتولى المسؤولية عن تنفيذ مدونة السلوك.

ثانياً، أثناء الأسبوع الذي سيبدأ يوم الاثنين، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، سيقوم فريقنا بتيسير المفاوضات بين فخامة الرئيس عمر حسن البشير وفخامة النائب الأول لرئيس الجمهورية سلفا كير ميارديت، لحسم مسألة أبيي. وهذا المسؤولان الكبيران تعهدا بأنهما سيفعلان، بمساعدة فريقنا، كل شيء ممكن للتوصل إلى الاتفاق بشأن هذه المسألة على وجه الاستعجال. وفي هذا السياق نود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة للثناء على مجلس الكنائس السوداني على المبادرة التي اتخذها لتنظيم اجتماع هام لقيادة قبيلتي دينكا نقولي والمسيرية، سيعقد في غضون ١٠ أيام.

ثالثاً، ستبدأ اللجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود على الفور بترسيم الحدود بين الشمال والجنوب. وعلى نفس المنوال، أبدت اللجنة السياسية لحزب المؤتمر الوطني والجبهة الشعبية لتحرير السودان استعدادها لبدء المناقشات حول المناطق الخمس المتنازع عليها على امتداد تلك الحدود.

رابعاً، يبقى الشركاء ملتزمين بصون السلام في أبيي وبدأوا بالتالي في استخدام الهياكل التي أنشأها اتفاق السلام الشامل والتي تنطوي على قيام بعثة الأمم المتحدة في السودان بتناول جميع المسائل المتصلة بمهمة استدامة السلام والأمن. ومن أجل المساعدة في هذا المضمار يُبقي فريقنا على اتصالات منتظمة مع الأطراف، وكذلك مع بعثة الأمم المتحدة في السودان.

ويعلم أعضاء المجلس أن فريقنا يضطلع بدور الميسر للمفاوضات التي تهدف إلى اختتام ترتيبات فترة ما بعد الاستفتاء، والتي بدأتها في ١٠ تموز/يوليه. وكما يعلم المجلس كذلك فإن تلك المفاوضات تشمل مسائل مثل الأمن، والمواطنة، والنفط والموارد المائية، ومسائل

فنحن لا نستطيع مشاهدته على الشاشة بسبب انقطاع الكهرباء في جوهانسبرغ، لكنني أعتقد أنه يستطيع سماعنا وقد تتمكن من سماعه.

السيد مبيكي (تكلم بالإنكليزية): أستطيع أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أنه لا توجد مشكلة في جوهانسبرغ؛ الانقطاع هو في الخطوط.

يود فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي بشأن السودان أن يشكر المجلس على إتاحة الفرصة له لمخاطبة المجلس للمرة الثانية هذه السنة.

وكما يدرك المجلس، فإن ثلاثة من التحديات الملحة التي تواجه السودان هي، أولاً، تنفيذ اتفاق السلام الشامل؛ ثانياً، التفاوض بشأن ترتيبات مرحلة ما بعد الاستفتاء؛ وثالثاً، تحقيق السلام العادل والدائم في دارفور.

فيما يتعلق بالتحدي الأول، نود أن نؤكد أن تسجيل الناحيين لاستفتاء جنوب السودان قد بدأ أمس. ونحن على قناعة أن كل الأطراف المعنية عاقدة العزم على كفالة أن تتواصل عملية الاستفتاء برمتها بطريقة من شأنها أن تسهم في مصداقية الاستفتاء. وفي إطار هذه العملية انضمت الأحزاب السياسية، بما فيها حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى مدونة السلوك التي أعدها فريقنا، والتي تلزمها بأن تكفل أن يكون الاستفتاءان والمشاورات الشعبية حرة ونزيهة. وفي الوقت ذاته، تعهدت الأحزاب السياسية باحترام نتائج الاستفتاء.

وسيواصل الفريق من أجل دعم عملية الاستفتاء اتصالاته الوثيقة مع مفوضية استفتاء جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في السودان وحزب المؤتمر الوطني وحكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان وفريق الرصد التابع للأمم المتحدة بقيادة سعادة

المجلس على علم بالقرارات التي اتخذت في اجتماع ٦ تشرين الثاني/نوفمبر المنتدى التشاوري بشأن السودان في أديس أبابا. وأشار هنا، على وجه الخصوص، إلى القرار بأن يقوم فريقنا والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بدعم من حكومة قطر، باستهلال عملية سياسية في دارفور تفضي إلى تنظيم مؤتمر يجمع بين الأطراف الدارفورية كافة. وذلك المؤتمر سيبي مناقشاته على نتائج مفاوضات الدوحة، وكذلك على الوثائق الأخرى ذات الصلة مثل تقرير فريق الاتحاد الأفريقي المعني بدارفور. وسيتخذ القرارات اللازمة التي ستسهم في إبرام اتفاق سياسي شامل بشأن دارفور في أقرب وقت ممكن.

واتفقتنا كذلك مع حكومة السودان على أنها يجب أن تتخذ في غضون ذلك كل الإجراءات الضرورية، بالتعاون مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، لتحسين الحالة الأمنية في دارفور وتيسير العودة الطوعية للاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية، وأن تبدأ بالتالي في معالجة مسائل الانتعاش والتنمية وأن تعالج مسألة العدالة والمصالحة. وإننا نشق بأننا سنشهد التقدم يحرز في جميع هذه المجالات أثناء الأشهر القليلة المقبلة.

ويسرنا أن نبلغ المجلس بأن الرئيس البشير والنائب الأول لرئيس الجمهورية سلفا كير ميارديت قد واصلوا كلاهما مد يد التعاون الكامل لفريقنا، مدفوعين بعزمهما المشترك المعقود على القيام بكل ما هو ممكن وضروري لمواجهة شتى التحديات التي يواجهها السودان. ونثق بأن المجلس سيبعث رسالة تشجيع قوية إليهما وهما يعملان بصورة مشتركة وعلى نحو مستقل أثناء الأشهر القليلة المقبلة، والتي ستكون حاسمة في تقرير مستقبل السودان، ومستقبل أفريقيا، إلى حد ما.

العملية، والأصول والخصوم، والمعاهدات والاتفاقات الدولية. والواقع أن الطرفين ما فتئا منحرفين في العمل بشأن هذه المسائل. لكن فريقنا يشعر بالقلق من أن المناقشات لا تتقدم بسرعة مرضية. ولذلك سننظم اجتماعا استثنائيا بين الطرفين قبل نهاية هذا الشهر للاتفاق على السبل والوسائل التي تمكننا من تسريع خطى التقدم وتوفير تنسيق أفضل للمفاوضات.

وفي هذا الصدد، نود أن نبلغ المجلس بالاجتماع الهام بين الطرفين - الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني - الذي نظمته فريقنا في الخرطوم بين ٧ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر بناء على طلب الطرفين، والذي حضره هيلي منكريوس، الممثل الخاص للأمين العام، وسكوت غراشن، مبعوث الولايات المتحدة الخاص، والسفير برينستن لايمان، بصفة مراقبين. وقد أقر الاجتماع وثيقة تأسيسية تتضمن، أولا، إطار المبادئ التي سيهتدي بها الطرفان في جميع المسائل وسَيُوجه العلاقات بين شمال وجنوب السودان، بصرف النظر عن نتيجة استفتاء جنوب السودان. ثانيا، تتضمن الوثيقة القرارات المتعلقة بتنفيذ مسائل اتفاق السلام الشامل المعلقة التي أشرت إليها. ثالثا، تتضمن القرارات التي ستوجه محتوى المفاوضات المتعلقة بترتيبات ما بعد الاستفتاء.

وتلك الوثيقة، المعنونة "إطار عمل لحسم المسائل المعلقة المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام الشامل وبالعلاقات المستقبلية بين شمال وجنوب السودان"، ستكتمل وسيجري التوقيع عليها وستنشر حالما تحتتم المفاوضات بشأن أبيي، التي سبق أن أشرت إليها.

الأحداث التي وقعت مؤخرا والأحداث الجارية الآن في دارفور، لا سيما الأحداث المتعلقة بالمواجهات بين القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة المتمردة، والتي أشار إليها الأمين العام للتو، تؤكد الضرورة الملحة لإحلال السلام في دارفور. وفي هذا السياق، أثق بأن

يحدوني الأمل أن تفضي مداولات المجلس اليوم إلى بلورة منهج عقلاي وحكيم يعين طرفي اتفاق السلام الشامل على إكمال تطبيق الفصل الأخير المتبقي من هذه الاتفاقية، بالكيفية التي تحقق الهدف الأساسي منها وهو تحقيق الأمن والسلام المستدام، لا العودة إلى أي نزاعات ولا إلى الحرب.

كما لا بد لي، وأنا أحاطب مجلس الأمن للمرة الأولى، أن أؤكد للأعضاء من على هذا المنبر التزامنا الذي لا تراجع عنه بإكمال المراحل الأخيرة المتبقية من استحقاقات هذه الاتفاقية، بما في ذلك إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير لجنوب السودان، والاستفتاء بشأن وضع منطقة أبيي.

السيد عبد الجبار: ولعل المجلس إذا ما استرجع مسيرة تطبيق هذه الاتفاقية خلال السنوات الماضية، والعقبات العديدة، التي تم تجاوزها، لأدرك تماما أن في مقدور الطرفين التوصل إلى تسويات سياسية للقضايا المتبقية بما يمكننا من إجراء استفتاء نزيه وموثوق به وعادل، يُمكن الأخوة في جنوب البلاد من التعبير عن إرادتهم الحقيقية بعيداً عن أي مؤثرات. فالاستفتاء التزام واجب ونحن قادرون على الوفاء به. ولكن يجب أن يكون فهمنا جميعاً أن الاستفتاء ليس هدفاً في حد ذاته، بل إنه وسيلة لا بد أن تفضي بنا إلى السلام والاستقرار.

إن الاتفاق على منح جنوب السودان الحق في تقرير المصير. يُعد من بين القرارات الأكثر جرأة التي اتُخذت على مستوى القارة الأفريقية بغرض إنهاء الحرب الأهلية والتوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع الأطول في تاريخ القارة. بل إن هذا القرار يُعد على المستوى الوطني أكبر وأجراً قرار اتخذته أي حكومة وطنية منذ الاستقلال. وألفت هنا انتباه المجلس إلى أن القيادة التي تتخذ مثل هذا القرار لا بد أن تلقى التقدير والإشادة، لا الضغوط والتهجمات الجائرة في حقها وحق السودان.

ومثلما فعلنا في الماضي، نثني على بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، كليهما، على العمل القيم الذي تضطلعان به، ونكرر تقديرنا للتعاون الممتاز الذي دأبنا على تقديمه لفريقنا. وتبعاً لذلك، نشق بأن المجلس سيواصل تقديم كل ما تحتاجان إليه من دعم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مبيكي على إحاطته الإعلامية وعلى جميع الأعمال التي يضطلع بها، وأشكره بصورة خاصة على مخاطبة المجلس من مكان بعيد جداً. ورغم أننا لم نشاهد صورته، فإنني أود أن أؤكد له أننا استمعنا إلى ما قاله باهتمام شديد. وأرجو المذرة عن كل ما قلته عن انقطاع التيار الكهربائي في جوهانسبرغ. وبدلاً من ذلك سألقي اللوم على نيويورك عن الصعوبات التقنية التي واجهناها.

والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد علي أحمد كرتي، وزير خارجية السودان.

السيد كرتي (السودان): في مستهل بياني أتقدم بالتهنئة الحارة لجميع دول العالم وشعبه المحبة للسلام بمناسبة عيد الأضحى المبارك، عيد الفداء. فنحن نجتمع اليوم والعالم الإسلامي جميعاً، وكل المسلمين في كل مكان، يحتفلون بهذه المناسبة الهامة. وأود أن أعرب عن تهانتي لكم، السيد الرئيس، على حرصكم على تنظيم هذه المداولات بشأن السودان في هذا التوقيت. وأحيي، عبركم، معالي الأمين العام، السيد بان كي - مون، والسادة الوزراء والإخوة في وفد حكومة الجنوب. وكنت آمل أن تشارك هذا الاسم، ولكني أراهم يجلسون على الطرف الآخر من هذه الطاولة. وكنا قد تشاركنا هذا الاسم في اجتماع أديس أبابا الماضي، وتشاركناه أيضاً في الاجتماع الذي عقد بالرعاية الكريمة لحكومة النمسا.

بالنسبة لوضع منطقة أبيي، والتي عندما نتحدث عنها إنما نتحدث عن قوميتين عرقيتين متعايشتين في تلك المنطقة عبر التاريخ. ونحن لا نتحدث عن نפט أو ثروات مآلها النفاذ، وإنما نتحدث عن حقوق المواطنة المشروعة وغير القابلة للتصرف لأكثر مجموعتين تقطنان في المنطقة، وحققهما في تقرير مستقبل وضع منقظتهما التي يقيمان فيها. ويستوجب هذا الأمر ضرورة إعمال العقل وتوخي المعالجة الحكيمة التي تكفل استمرار الاستقرار والتعايش السلمي المتوارث بين مواطني هذه المنطقة. ولهذا، فإننا نحدد التذكير بهذه المعاني الإيجابية لإدراكنا التام بأن التوصل إلى تسوية موضوعية مقبولة للطرفين هو الهدف المنشود، لا استعجال فرض الحلول لأن ذلك أيضا لن يؤدي إلا إلى نشوب النزاعات.

ولذلك فإننا نتطلع إلى أن يعتمد مجلس الأمن منهجا شاملا في التعامل مع مسألة أبيي وفي تنفيذ ما تبقى من اتفاقية السلام. كما لا بد لي أن أؤكد من هذا المنبر على ضرورة أن ينظر المجتمع الدولي إلى أهمية ما تم تنفيذه على مختلف محاور الاتفاقية حتى الآن، وأن يساعد طرفي الاتفاقية من خلال العمل على تقريب وجهات النظر وتعزيز الثقة بينهما حتى يتمكننا من تجاوز الجزء المتبقي من مسيرة التنفيذ بصورة سلمية.

بقدر اهتمامنا وجهودنا الدؤوبة المبذولة الآن بغية تسوية المسائل سالفة الذكر قبل الاستفتاء، فإننا وبذات العزيمة والإصرار ماضون في معالجة ترتيبات ما بعد الاستفتاء، بما في ذلك مسائل الثروة والمواطنة والأمن والاتفاقيات والصكوك القانونية الدولية. وأنا قادم للتو بعد أن شاركت في الاجتماع الذي استضافته حكومة النمسا مشكورة، والذي بحثنا فيه مع إخواننا في وفد الحركة الشعبية آفاق العلاقة بين الشمال والجنوب في مرحلة ما بعد الإفتاء، وتم التأكيد فيه على استدامة التكامل بين الشمال والجنوب كيفما كانت نتيجة الإفتاء.

ويسرني أن أجدد اليوم أمام المجلس التزام حكومة السودان بإجراء ذلك الإفتاء في موعده وقبول نتيجته سواء كانت تأكيدا للوحدة أو اختيارا للانفصال.

تتمثل الغاية التي قبلت حكومة السودان من أجلها إجراء هذا الإفتاء في تسوية ما تبقى من قضايا معلقة بالوسائل السلمية. ولذلك لا بد أن تظل هذه الحقيقة ماثلة للعيان. وعلى ذلك فإن إجراء الإفتاء ينبغي أن يكون خطوة لتعزيز السلام والاستقرار في السودان ومدخلا لمستقبل مشرق وغد جديد لشمال السودان وجنوبه معا.

واسمحوا لي، في هذا السياق، أن أشاطركم أمراً هاماً وهو تمويل مفوضية الإفتاء، إذ أنه كما تعلمون، من المتفق عليه أن يتم تمويل المفوضية بنسبة ٤٨ في المائة، بواسطة طرفي الاتفاقية و ٥٢ في المائة بواسطة المجتمع الدولي. وقد أوفت حكومة السودان بما عليها من التزامات وفق ما هو متفق عليه، ويجري تسديد حصص التمويل على مراحل حسب الصرف الفعلي الذي تحدده الاتفاقية. وقد قامت حكومة السودان حتى اليوم بدفع مبلغ ٨,٥ مليون دولار أمريكي كمرحلة أولى، بل إنها قد بدأت الدفع الفعلي قبل أن تستكمل المفوضية إعداد الميزانية المطلوبة للإفتاء. وسوف نستمر على هذا المنوال في تسديد ما علينا من التزامات مالية كلما قدمت المفوضية برنامجا محددا للصرف. ويؤكد ذلك مدى التزام الحكومة بتسديد حصتها كاملة، التي ذكرتها آنفا. ومن هنا، فإننا نناشد المجتمع الدولي ومجتمع المانحين، بصفة خاصة، الوفاء بما عليهما من التزامات حتى لا يتأثر برنامج عمل المفوضية. وأقول إن أي حديث عن عدم التزام الحكومة بالوفاء بهذا التمويل هو من باب استعجال هذا الصرف. وينبغي أن يكون الصرف وفق برنامج عمل المفوضية.

السلام في دارفور هو الأولوية القصوى والمهدف الاستراتيجي العاجل لحكومة السودان في هذه المرحلة، ولكن تحقيق السلام وتوقيع الاتفاق يحتاجان إلى شريك يفاوض بنية صادقة ورؤية واضحة وخالصة حرصاً على تحقيقه السلام. ولعل ما يتواتر باستمرار من مواقف علنية لاثنين من قادة التمرد ضد التسوية السياسية الجارية في الدوحة واعتمادهما للخيار العسكري كحل أوحد يستوجب من مجلسكم الموقر رسالة جادة وحاسمة تُلزم رافضي السلام بالجلوس إلى مائدة المفاوضات في الدوحة. إذ إن من غير المعقول أو المقبول أن يظل تحقيق السلام رهيناً لمواقف جدلية ومتعنتة لا تمت بصلة إلى تطلعات ورغبات أهل دارفور الذين انحازوا إلى خيار السلام ليصبح واقعاً معاشاً في معظم أرجاء الإقليم رغم الخروقات والأعمال العسكرية الطائشة مثل مواصلة مهاجمة قوافل المساعدات الإنسانية ومهاجمة قوات حفظ السلام، واحتطاف العاملين فيها والسطو على سياراتهم، والكثير من الأعمال التخريبية الأخرى التي تقوم بها عناصر هذه الحركات المتمردة الراضية للسلام بقصد إلقاء الحكومة ودفعها إلى مواجهات عسكرية بهدف التشويش على حالة الاستقرار في الإقليم.

كما تعلمون فإن حكومة السودان في إطار مساعيها الدؤوبة لتعزيز الأمن والاستقرار في دارفور قد اعتمدت استراتيجية يجري الآن تنفيذها بتنسيق لصيق مع البعثة المختلطة في دارفور (يوناميد) لإعطاء أولوية خاصة للتنمية ومشروعات إعادة الإعمار والإنعاش السريع. ولذا فإننا نرى أن من أول واجبات البعثة المختلطة في المرحلة القادمة المساعدة في تنفيذ هذه المشروعات خاصة وأن حكومة السودان قد خصصت ميزانية بلغت ١,٩ مليار دولار أمريكي لأغراض تنفيذ هذه المشروعات خلال الأعمام الأربعة القادمة. ولذلك فإننا نأمل أن يضطلع مجلس الأمن بدور رائد في دعم تنفيذ هذه المشروعات من خلال دعوة

كما يُسعدني أن أبلغ المجلس أن تقدماً كبيراً قد أحرز مؤخراً نحو إنجاز الاتفاق الإطاري المنظم للعلاقة بين الشمال والجنوب والذي ظل طرفاً اتفافية السلام الشامل عاكفين عليه خلال الأسبوع المنصرم بوساطة كريمة من لجنة حكماء أفريقيا، برئاسة الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، السيد ثابو أمبيكي، والذي أقر ليلة أمس. وقد أكد هذا الاتفاق التاريخي على الخيارات التاريخية الاستراتيجية للشمال والجنوب والتي كان أبرزها اتفاقهما على عدم العودة إلى الحرب. كما وضع ذلك الاتفاق الإطاري المفاهيم عليه المعالم الأساسية للعلاقة خاصة وتمييزاً بين الشمال والجنوب يسودها التفاهم والانسجام والعمل معاً من أجل غدٍ أفضل. وسوف تُطلع المجلس على تفاصيل ذلك الاتفاق النهائي.

إن إنجاز الاتفاق الإطاري يلقي على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية كبرى لا تقل عن المسؤولية التي تعهد الطرفان بتحملها من خلاله. وذلك لأن ترجمة هذا الاتفاق على أرض الواقع تحتاج إلى جهد دؤوب وتشجيع مستمر وموارد متدفقة، ومن ثم فإنني أهيب بالمجلس أن يولي هذا الأمر الأهمية والرعاية بوجه خاص.

أما فيما يتعلق بدارفور، فإن موقفنا من التسوية السياسية لهذا النزاع لا يختلف حوله اثنان. إذ ظلت الحكومة تمثل دائماً الطرف السبّاق إلى كافة جولات التفاوض، والأحرص على التباحث بنية صادقة من أجل إتمام عملية السلام والاستقرار، التي انتظمت في معظم أرجاء دارفور. وأحبي من هذا المنبر المساعي الدؤوبة التي تجري على صعيد منبر الوساطة بالدوحة، تحت رعاية حكومة قطر الشقيقة والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بإشراف وسيطها المشترك جبريل باشولي، وبدعم مقدر من دول الإقليم.

تحقيق السلام والإستقرار في دارفور. ولن نتوقف جهودنا الجارية في هذا المضمار إلى أن يتم توقيف هؤلاء جميعا ومحاسبتهم. وتعلمون أن هناك بعض الصعوبات أحيانا تواجه الحكومة لأن هؤلاء يحتبثون خلف حركات التمرد.

وبالنسبة إلى ما ذكره الآن الأمين العام، من أن القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) ينبغي تنفيذه، لا بد لي من الإشارة هنا إلى أن القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) هو أكثر قرارات هذا المجلس إثارة للأوضاع في السودان، وكنت أعتقد أن مجريات الأوضاع في البلاد منذ ذلك القرار قد رفضت هذا المجلس بالحكمة التي تدفعه إلى مراجعته بشجاعة. فذلك القرار فتح كثيرا من أبواب الشر واستهدف استقرار البلاد باستهداف ذات القيادة التي تعولون عليها اليوم في إبرام اتفاقيات السلام والوفاء بواجباتها، رغم كل الضغوط ومحاولات العزل. وكانت النتيجة أن الشعب السوداني كافأ ذات القيادة بتفويض مشهود خلال الانتخابات العامة التي نظمت في السودان في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وكان دعم شعب دارفور للسيد الرئيس البشير كاسحا في كل السودان وغير مسبوق في تاريخ البلاد الحديث. وهذا ما يستدعي إعادة النظر في هذا القرار.

وبالنسبة إلى اتفاقية سلام الشرق، أود أن أشاطر مجلسكم الموقر بأن حكومة الوحدة الوطنية منذ تاريخ توقيع اتفاقية الشرف تسعى إلى تنفيذها على أرض الواقع، وقد عملت كثيرا بمفردها دون إعانة من أحد. واسمحوا لي بأن أذكر محفلكم هذا بأن حكومة السودان، في سياق تطبيق اتفاقية سلام الشرف، تنظم عقد المؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين الذي تستضيفه دولة الكويت الشقيقة، وهي مشكورة على جهدها الذي تساهم به في الاستقرار في شرق السودان. ومن هنا، أدعو جميع أفراد المجتمع الدولي إلى المساهمة في ذلك المؤتمر، سواء كان بالدعم أو بالاستثمار من أجل إعادة الإعمار في شرق السودان. ومن هنا، أدعو جميع

المانحين والشركاء الدوليين إلى الإسهام في تنفيذها بل والقيام بتنفيذ المشروعات مباشرة. لأن من شأن هذه المشروعات هئية الظروف المناسبة لعودة النازحين إلى قراهم وممارسة أنشطتهم الطبيعية بعد أن استقرت الأوضاع الأمنية في أكثر من ٩٠ في المائة من مساحة إقليم دارفور. هذا وقد شرعت الحكومة بالفعل في تنفيذ هذه المشروعات مع التركيز على مشروعات البنية التحتية والطرق والجسور والمرافق العامة. لذلك فإننا نعتبر مداولات مجلس الأمن هذا اليوم فرصة مناسبة لتوجيه نداء للمانحين الدوليين وكافة الشركاء للإسهام في تنفيذ هذه المشروعات التنموية. وذلك كله يأتي ضمن إطار الاستراتيجية الجديدة التي تم اعتمادها منهاجاً للتعاطي مع الوضع في دارفور والتي تضم خمسة محاور رئيسية وهي: تحقيق الأمن، وإعادة توطين النازحين وتحسين الأوضاع الإنسانية، وإجراء التسويات والمصالحات الداخلية، والمحور السياسي الهادف إلى التسوية السياسية الشاملة من خلال التحرك على المستوى القاعدي مع مواطني دارفور وعبر نوابهم وممثليهم في الأجهزة التشريعية والتنفيذية الذين تم اختيارهم في الانتخابات الأخيرة.

وأخيرا، تعزيز التنمية باتخاذ إجراءات من جانب الحكومة لتنفيذ المشاريع التنموية على أرض الواقع. ويشمل هذا العمل التركيز بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية لوضع وتنفيذ المشاريع التي ينبغي أن تسهم إسهاما كبيرا في التنمية المتوازنة في المنطقة. ويتضمن أيضا توفير الموارد اللازمة لضمان سبل العيش السوي للرعاة الذين يعيشون في كل المنطقة.

لا بد لي أن أؤكد لمجلسكم الموقر بأن الاستراتيجية الجديدة قد أعطت أولوية لمكافحة الإفلات من العقاب بما في ذلك الذين يستهدفون حفظة السلام والعاملين في الحقل الإنساني، الذين هم في المقام الأول ضيوف السودان ويتوجب علينا حمايتهم وتسهيل مهمتهم الرامية إلى إعانتنا في

بأن العالم يراقب وأنه مصمم على الحفاظ على السلم في السودان والحيلولة دون العودة مرة أخرى إلى الحرب.

أود أن أشدد في المقام الأول على أن عزم الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان لن يهين أبدا نحو التزامهما بتنفيذ اتفاق السلام الشامل. فالتوقيع على اتفاق السلام الشامل كان عنصرا رئيسيا في إنهاء الحرب بين الجنوب والشمال. وتنفيذه الكامل ضمان لإحلال السلام الدائم في السودان. وإن جوهر اتفاق السلام الشامل هو النص على عقد استفتاءين بشأن تقرير المصير في جنوب السودان وفي أبيي. ونرحب كثيرا بالبدء أمس واليوم بتسجيل الناخبين من أجل الاستفتاء في جنوب السودان. وكان الإقبال على التسجيل محل إعجاب وجرى في جو سلمي. وهذه إشارة واضحة على أن استفتاء جنوب السودان سيبدأ في موعده المقرر في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ومن الجوهرى لجميع الأطراف أن تسمع اليوم رسالة حازمة وقوية من المجلس مفادها أنه يجب إجراء الاستفتاء في الموعد المحدد، ولا بد من احترام نتائجه، وعلى الطرفين في اتفاق السلام الشامل - حزب المؤتمر الوطني وحركة تحرير شعب السودان - أن يتعاونوا تعاونا كاملا من أجل تحقيق هذه الغاية.

بذلت حكومة جنوب السودان جهودا هائلة وستواصل بذل تلك الجهود لكي يجري الاستفتاء في الموعد المحدد. ونعمل على التأكد من وجود كل الترتيب اللوجستي. وقد قدمنا نصيونا من الأموال وأكثر، وسوف نطلب إلى أعضاء المجلس استخدام مساعيهم الحميدة لضمان أن يفعل نفس الشيء شركاؤنا في حزب المؤتمر الوطني والحكومة في الخرطوم.

إننا نعمل مع الأمم المتحدة لتمكين جميع أبناء السودان من التسجيل والتصويت في بيئة نزيهة وفي ظل

أفراد المجتمع الدولي إلى المساهمة في ذلك المؤتمر، سواء كان بالدعم أو بالاستثمار من أجل إعادة الإعمار في شرق السودان. وأناشد جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المشاركة في ذلك المؤتمر.

ختاما، أشكر لكم مبادرتكم إلي بتنظيم هذا الاجتماع، والشكر موصول للسادة الوزراء ونوابهم وممثلي الدول الأعضاء في المجلس، آملي أن تكون مداولات هذا اليوم رصيذا إيجابيا يسهم في إعانتنا على تجاوز التحديات الماثلة أمامنا بتعزيز الثقة وتقريب الشقة ومن ثم تجديد العزم وصولا إلى إكمال المرحلة الأخيرة من تطبيق اتفاقية السلام الشامل بطريقة حضارية وسلسة وآمنة اتساقا مع جوهر الاتفاقية ومقاصدها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بافان أموم.

السيد أموم (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن جدا لإتاحة الفرصة لي كي أخطب مجلس الأمن وأعرض آراء الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان. وأريد أيضا أن أشكركم، السيد الرئيس، وأن أشكر المملكة المتحدة على المبادرة إلى الدعوة إلى هذه الجلسة في هذه الفترة الهامة. وأشعر بامتنان خاص لكم، سيدي، إزاء دعوتكم لي إلى هذه الجلسة. إن ترؤسكم لجلسة المجلس اليوم، وحقيقة أن الجلسة منعقدة، يبعث برسالة قوية بشأن دعم التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل، وإجراء الاستفتاءين في التاريخ المحدد، وقبل كل شيء صون السلام. أود أيضا أن أعثنم هذه الفرصة لأنقل إلى المجلس تحيات الرئيس سلفا كبير مايارديت، وأشكر المجلس على زيارة السودان في الشهر الماضي. إن زيارة المجلس للسودان قد طمأنت الشعب السوداني، وخاصة شعب جنوب السودان،

من التفاوض على اتفاق إطاري مع شركائها في شمال السودان يرسي المبادئ العامة التي ستحكم مستقبل العلاقة بين جنوب السودان وشماله بوصفهما دولتين ذاتي سيادة، في حالة ما إذا كان خيار شعب جنوب السودان هو الانفصال.

ونشعر بالامتنان لدعم الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، وإثيوبيا وكينيا والنرويج ومصر الشركاء الآخرين الذين عملوا مؤخرا على انخراط الأطراف في المفاوضات وعقدوا اجتماعات عديدة لتيسير هذه المفاوضات.

إن شعب وحكومة جنوب السودان لديهما رغبة قوية في إقامة علاقات سلمية وتعاونية بين الجنوب والشمال، علاقة توفر المنفعة والحماية لجميع أبناء شعبينا. فنحن نتشاطر تاريخا مشتركا، وحتى ونحن نجلس في الجانب المقابل على طاولة مجلس الأمن، وحتى لو اختار شعب جنوب السودان الانفصال، سنظل جارين على الدوام. إننا متكافلون من الناحية الاقتصادية. لذلك علينا أن نكون شركاء أيضا. وعلينا وضع أسس وتفاصيل تلك الشراكة. ويتعين على الشمال والجنوب أن يكونا كيانيين قادرين على البقاء أو دولتين تتعاونان من أجل المنفعة المتبادلة لشعبيهما.

ومن بين القضايا البالغة الأهمية، مسألة حقوق المواطنة، خاصة بالنظر إلى العرى التاريخية الطويلة التي تربط بين شمال السودان وجنوبه. وتود حكومة جنوب السودان أن تكرر أن حقوق جميع أبناء شمال السودان في الجنوب ستحظى بالاحترام الكامل، وستحميها حكومة جنوب السودان. ولن يجري انتهاك أي حقوق لأبناء شمال السودان أو عرقلة أي أنشطة لهم، بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء. إن كل ما نطلبه هو حماية حقوق وسُبل رزق أبناء جنوب السودان في الشمال، ومعاملتهم بالضبط بنفس الطريقة.

عملية سلمية. وفي نهاية المطاف، فإن الأمر متروك لشعب جنوب السودان ليقرر مصيره بنفسه، ويختار بين الوحدة والانفصال. يجب الاستماع في الحملة إلى جميع الأصوات المنادية بالوحدة أو بالانفصال، لكي تتقرر بوضوح وجهة نظر الشعب. ولا ينبغي التساهل مع أي تخويف أو مضايقة للذين يقومون بجملة من أجل الانفصال أو الوحدة في الجنوب أو الشمال. ففي الجنوب، نحن ملتزمون بحماية الجميع، ولكن بصورة خاصة الذين يقومون بجملة من أجل الوحدة. ونشكر بعثة الأمم المتحدة في السودان وغيرها من وكالات الأمم المتحدة العاملة في السودان، ونشكر أيضا المجتمع الدولي على ما يقدمه من دعم لمفوضية الاستفتاء في جنوب السودان. ونرحب بمواصلة انخراطه في هذه العملية.

إن جميع الدلائل تشير إلى أنه من المرجح أن يصوت شعب جنوب السودان في كانون الثاني/يناير من أجل الاستقلال. ونشيد بالمجلس وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة احترام خيار شعب جنوب السودان كما يتجسد في نتيجة الاستفتاء.

ونرحب بتعيين الأمين العام لفريق الرصد برئاسة الرئيس مكابا. ونرحب أيضا بعمل الفريق في رصده بفعالية لعملية التسجيل والتصويت. ونهيب بالفريق أن يكون استباقيا في إثارة أي مسائل مع الأحزاب ليكفل أن يكون التصويت حرا ونزيها، وأن تجسد نتائجه إرادة شعب جنوب السودان. كذلك نهيب بالفريق أن يتحقق من النتائج بسرعة لضمان الاستقرار والانتقال السلس إلى المرحلة التالية من العملية.

وفي الوقت نفسه، فإن حكومة جنوب السودان على استعداد للتفاوض والموافقة على الترتيبات النهائية بعد انتهاء الاستفتاء لكفالة الاستقرار ووضوح العلاقة بين جنوب السودان وشماله. وقد فرغت لتوها حكومة جنوب السودان

بموجب مرسوم رئاسي سوداني بنفس الطريقة التي نقلت بها
تبعية أبيي في عام ١٩٠٥. بموجب أمر إداري.

والحركة الشعبية لتحرير السودان مستعدة لمناقشة
المسألة وحل المأزق بشأن أبيي. ونحن مستعدون، بالتعاون
مع شركائنا الآخرين في المجتمع الدولي، لوضع مجموعة
التدابير اللازمة لإطلاق عملية أبيي.

ونعلم أنه لا يمكننا تغيير جغرافيتنا. والاستفتاءان قد
يغيران طابع العلاقة بين الجنوب والشمال. ولكن أيا كانت
النتيجة، سنظل ملتزمين بمستقبل يسوده السلام والاستقرار
والازدهار لشعب السودان، سواء كان ذلك في بلد واحد أم
في دولتين منفصلتين.

وفي الجنوب، أعادت جميع الأحزاب السياسية
التأكيد أمس على دعمها الكامل لوضع خارطة طريق تنص
على إقامة نظام مستقر وديمقراطي في جنوب السودان، وعلى
التنمية السلمية لشعبنا في الجنوب في فترة ما بعد الاستفتاء.
وذلك تطور إيجابي جدا.

ونحن مستعدون للدخول في مناقشات بشأن إقامة
علاقات كاملة وثرية وسلمية مع شركائنا في اتفاق السلام
الشامل، ونرغب في بناء شراكة معززة بين الجنوب
والشمال. وبالنسبة لحزب المؤتمر الوطني، شريكنا والحزب
الرئيسي في الحكومة في الخرطوم، فإننا نرجو منه الانضمام
إلينا في السياسة الإيجابية المتمثلة في السلام والمصالحة
والاحترام والسعي إلى تحقيق المصلحة المشتركة. فلنقدم معا
نموذجا جيدا لشعبنا السوداني وأفريقيا والعالم، يشهد
بقدرتنا على النجاح حتى في الانفصال بطريقة سلمية وفي
الالتزام بحسن الجوار بعد الإخفاق وسنوات طويلة من
الصراع في السودان.

أشكر أعضاء المجلس على هذه الجلسة وعلى
انشغالهم واهتمامهم في هذه الفترة الحرجة من تاريخنا.

أما القضية الثانية التي اتفقت عليها الأطراف، فهي
بحث ترسيم الحدود. توجد خمس مناطق فقط لم يتم الاتفاق
عليها أو هي موضع خلاف بين الأطراف على الحدود. وقد
وافقنا مؤخرا، في آخر مناقشات قادها الرئيس ثابو مبيكي
على ترسيم النقاط المتفق عليها في منطقة الحدود بين الشمال
والجنوب، وتسوية المناطق المختلف عليها من خلال الحوار
والمفاوضات، بما في ذلك اللجوء إلى التحكيم الدولي، إذا
اقتضى الأمر ذلك. ونشكر الأمم المتحدة على تقديم الدعم
 لترسيم الحدود. ونعرب عن جزيل شكرنا للمملكة المتحدة
على تعهداتها بالمساعدة في عملية ترسيم الحدود. وإذا
لم تتمكن من التوصل إلى حل بصورة مشتركة، فقد اتفقنا
على أننا سنلجأ إلى تحكيم دولي ملزم ومن دون العودة إلى
الصراع.

وثمة مسألة هامة جدا ومعلقة بين الشمال والجنوب،
ألا وهي مسألة أبيي. نهب المجلس تأييد التنفيذ الكامل
لبروتوكول أبيي الذي يعرف أبيي بوصفها منطقة المشيخات
التسع لقبائل الدينكا نقوك. وندعو المجلس أيضا إلى دعم
التنفيذ الكامل لحكم محكمة التحكيم الدائمة بشأن حدود
أبيي. وكما يعلم المجلس، فإن الطرفين اتفقا في الأيام الأخيرة
على ترك حل المأزق بشأن أبيي لرئاسة السودان. ويجدون
الأمل أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأن تلك المسألة يوم
الأحد المقبل.

ونرى أن هناك خيارين. الأول يتمثل في إجراء
استفتاء يُسمح لأبناء قبيلة دينكا نقوك بالتصويت فيه بشأن
ما إذا كانوا يرغبون في أن يظلوا جزءا من الشمال أو
الانضمام مجددا إلى الجنوب، مع منح ضمانات لحماية حقوق
الرعي لقبيلة المسيرية وغيرها من قبائل البدو الذين يذهبون
إلى أبيي ويعبرونها في طريقهم إلى جنوب السودان لأغراض
الرعي. وسينطوي الخيار الثاني على نقل تبعية أبيي للجنوب

ولذلك، فإننا في المملكة المتحدة ممتنون جدا للقيادة الدولية الممتازة التي يديها الرئيس مبيكي والممثل الخاص للأمين العام منكريوس والممثل الخاص المشترك غمباري. وأرحب بالاهتمام الشديد الذي أظهره جميع من قطعوا مسافات طويلة ليكونوا حاضرين معنا اليوم وبالحماس الذي لمستته لدى أعضاء مجلس الأمن الآخرين لعقد هذه الجلسة.

إننا جميعا نعي تماما مأساة ماضي السودان - متمثلة في أكثر من ٥٠ عاما من المعاناة وما يزيد على مليوني قتيل وملايين المشردين، ليس في الجنوب فحسب ولكن في دارفور أيضا، حيث يستمر الصراع، وفي شرق السودان وفي المناطق المهمشة الأخرى من البلد.

وقد جمع اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ بين الأطراف السودانية بطريقة لم يسبق لها مثيل. ونحث الأطراف وضع خلافاتها جانبا ووضع حدا لحرب أهلية دامت ٤٠ عاما، مما فتح آفاق بدء مرحلة جديدة في تاريخ السودان. ويجب على المجتمع الدولي الآن أن يوحد صفوفه وأن يدعم الأطراف في عملها من أجل توطيد المكاسب التي تحققت خلال الأعوام الستة الماضية.

وسيساعد استقرار السودان على بناء الأمن والازدهار في المنطقة. وسيحول دون أن يصبح السودان مرة أخرى قاعدة للإرهاب أو مصدرا للاجئين الفارين إلى البلدان المجاورة. والأمر الأهم هو أن ذلك سيساعد الشعب السوداني على جني الفوائد الملموسة للسلام والتي طالما سعى إليها.

لقد زار وزير الدولة البريطاني للتنمية الدولية السودان في الأسبوع الماضي. وأوضح أننا مصممون على المساعدة في تحسين معيشة الشعب السوداني، ولكن التنمية لن تنجح، ولن تتحسن معيشة السودانيين تحسنا حقيقيا إلا إذا تم حفظ على السلام وتفادي الصراع.

وأتوجه بخالص الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى اهتمامكم ودعمكم الشخصيين للسلام في السودان.

كثيرا ما يجري التعبير عن هذه المشاعر بكلمات ورعة ولكن دونما إخلاص. ولكن قلبي لا يمكن أن يكون أكثر إخلاصا حينما أقول لأعضاء المجلس وللعالم، من فضلكم اكفلوا تنفيذ كل حرف في اتفاق السلام الشامل تنفيذا كاملا. فليحل السلام في السودان ولا عودة إلى الحرب. ولقد أنشئ مجلس الأمن من أجل لحظات كهذه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أوضح لمن يشاهدون شاشات الفيديو أن الممثل الخاص للأمين العام في السودان، السيد هايلي منكريوس، والممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، السيد إبراهيم غمباري، قد انضموا إلينا وسيشاركان في المشاورات التي ستجرى بعد انتهاء جلسة مجلس الأمن.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

إنني أعتبر هذه الجلسة أهم حدث في رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن لهذا الشهر، ويسعدني أننا اتفقنا على البيان الرئاسي (S/PRST/2010/24) الذي تلوته في وقت سابق.

إن هذه لحظة حاسمة للسودان ولشعبه مع دخولهما المراحل النهائية لاتفاق السلام الشامل. وهي فترة مخاطر كبيرة، وبالتالي فهي حالة لا يمكن لمجلس الأمن أن يتجاهلها، ولكنها تمثل أيضا وقتا حافلا بالفرص وفرصة لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في السودان، لا يمكن للعالم أن يفوتها. ومن المهم بشكل حيوي أن يقف المجتمع الدولي متحدا وثابتا في دعمه لاتفاق السلام الشامل.

وكما سمعنا، فإن ذلك يجب أن يشمل اتفاقاً بشأن أبيي على نحو عاجل. فالتوترات هناك في تصاعد. ويجب علينا كفالة ألا تصبح أبيي بقعة ساخنة كما كانت في الماضي. وتحت المملكة المتحدة الطرفين على العمل مع المجتمعات المحلية في الميدان لطمأنتها إلى أنه سيجري حماية حقوقها بصرف النظر عن الاتفاق السياسي الذي سيتم التوصل إليه. ونحث الشمال والجنوب على كفالة ألا تكون عمليات الانتشار العسكري لهما في المنطقة عاملاً مساهماً في عدم الاستقرار.

كما يجب على المجتمع الدولي أن يكون مستعداً لدعم عمل الطرفين بشأن المسائل الطويلة الأجل التي ستؤثر على كل منهما بعد الاستفتاء وأياً كانت نتيجته. وتضطلع المملكة المتحدة، إلى جانب آخرين، بدور رئيسي في معالجة مسألة الديون الدولية للسودان. وقدمت الولايات المتحدة سلسلة من العروض الجريئة والمبتكرة لاتخاذ إجراءات مبكرة باتجاه تطبيع علاقاتها مع الخرطوم، الأمر الذي نرحب به بقوة.

وما فتئ الاتحاد الأفريقي يضطلع بدور حيوي الأهمية في مساعدة الشمال والجنوب على تضييق شقة الخلافات بينهما. وتقدم كل من جامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إسهامات مهمة أيضاً. كما أن الأمم المتحدة محورية في عمل المجتمع الدولي في السودان، بوجود أكثر من ٣٠.٠٠٠ من حفظة السلام على الأرض في دارفور والجنوب وعلى الحدود. ودورها حيوي، إذ تقدم الدعم السياسي للمفاوضات والدعم العملي لعملية الاستفتاء والحماية للمدنيين. وأرحب بعزم الأمم المتحدة على إعداد خطط للطوارئ الإنسانية خلال فترة الاستفتاء، وأشجع السلطات السودانية على دعم تلك الاستعدادات.

إننا الآن في المراحل النهائية للتحضير للاستفتاءين. وكما سمعنا من الأمين العام ومن الرئيس مبيكي في هذا الصباح، فقد أحرز تقدم في الأسابيع الأخيرة. وأرحب بوصول فريق المراقبة الرفيع المستوى التابع للأمين العام إلى الخرطوم لرصد ما وصلت إليه العملية حتى الآن وعمل المراقبين المحليين والدوليين.

وبدأ تسجيل الناخبين في الموعد المقرر أمس، وهو الخطوة الأولى في سلسلة من الخطوات الأساسية. وتدل المؤشرات المبكرة على أن التسجيل يسير بطريقة منظمة، ويجب علينا جميعاً أن نشجع على الانتهاء من تلك العملية بهدوء وفي الوقت المناسب.

ومما يثلج صدورنا أيضاً المحادثات السياسية التي جرت بين الطرفين خلال الأسابيع القليلة الماضية. ومن الواضح أنه يُحرز تقدم جيد. وقد عرض الرئيس مبيكي علينا اليوم بإيجاز عمله القيم في الجمع بين الطرفين لمعالجة المسائل ذات الأهمية الأساسية والمهمة في الأجل الطويل للشمال والجنوب، بما في ذلك المواطنة والترتيبات الأمنية والموارد الطبيعية والأصول والالتزامات والحدود.

والنجاح يتوقف على الإجراءات التي سيتخذها الطرفان ذاتهما، وأرحب بالالتزامات التي تعهد بها الطرفان في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد هنا في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر، وفي الاتفاق الإطار الذي يساعد الرئيس مبيكي على التفاوض بشأنه، وفي بيانهما هنا اليوم.

في الأسابيع الأخيرة، قدم الجانبان تنازلات وأعلننا تصميمهما على تفادي العودة إلى الحرب. وينبغي لنا ألا نقلل من صعوبة هذه العملية للطرفين المعنيين، ولكنني لا أعتقد أن أيًا من الخلافات المتبقية بشأن المسائل الرئيسية مستعصية على الحل. وسنستمر في دعمنا القوي لجهود الرئيس مبيكي لمساعدة الطرفين في التوصل إلى اتفاق.

المملكة المتحدة للدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة، مما يتيح لنا الفرصة للمساعدة في رسم طريق نحو سلام دائم لكل شعب السودان. وأود أن أشيد بمجلس الأمن على زيارته للسودان مؤخراً، والتي كانت من الأهمية بمكان. وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الممتازة ومشاركته الشخصية في الجهود الرامية إلى إحلال سلام دائم، كما أود أن أشكر الممثل الشخصي منكريوس على جهوده البارعة من أجل شعب السودان. وأثني أيضاً على عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ التابع للاتحاد الأفريقي بقيادة الرئيس ميكسي، وعلى جهود العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ولا سيما الجهود التي يبذلها الممثل الخاص المشترك غمباري وكبير الوسطاء المشترك باسوليه. وأعرب عن تقديري الخاص للبيانين الرائعين اللذين أدلى بهما معالي الوزير كرتي والسيد باغان أموم. وأعتقد، لو استطعنا ترجمة أقوالهما إلى أفعال مباشرة، أهما أديا التزاماً قاطعاً بإيجاد سبيل صوب السلام الدائم الذي نسعى إليه.

وبالأمس، شهدنا معلماً في تاريخ السودان. فقد بدأ تسجيل الناخبين من جنوب السودان استعداداً للاستفتاء الذي سيقرون من خلاله مستقبلهم. وعقد هذا الاستفتاء وتسوية وضع أبيي وكل شروط اتفاق السلام الشامل يمثل وعد تقرير المصير المقطوع للشعب السوداني في إطار اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥. والولايات المتحدة ترى أن تلك وعود يجب الوفاء بها.

ومن الأهمية بمكان للسلام والاستقرار - لا للسودان فحسب بل ولجيرانه أيضاً، وبعضهم حاضر هنا اليوم، ولبقية أفريقيا، التي يمثلها آخرون - أن يعقد استفتاء جنوب السودان بصورة سلمية في ٩ كانون الثاني/يناير. وبصرف النظر عن النتيجة، يتعين على جميع الأطراف في السودان وجميع أنحاء العالم أن تحترم إرادة الشعب.

ويتركز جانب كبير من الاهتمام الدولي على مسائل الشمال/الجنوب في السودان، وهو أمر مفهوم. ولكن، يجب ألا تغيب عن بالنا الحالة في دارفور، حيث عانى ومات مئات الآلاف. ولا بد أن نعمل بصورة مكثفة مع جميع الأطراف المعنية صوب تسوية سلمية وجامعة، تعالج العنف وانعدام الأمن، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب ودعم محادثات السلام في الدوحة.

وأرحب بالدور الذي يضطلع به كبير الوسطاء المشترك، جرييل باسوليه، وبدعم حكومة قطر. وأحث الأطراف كافة على الاشتراك في محادثات السلام بغية وضع حد نهائي لحالة البؤس في دارفور. ويتعين تحسين الوصول للعاملين في المجال الإنساني وحفظه السلام، ولا بد أن تنتهي عمليات الاختطاف في دارفور.

وفي الأشهر القادمة، ستكون التحديات الكبيرة التي سيواجهها المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن أقل عدداً من تلك التي سيتعين على السودان مواجهتها. فما سمعناه اليوم من مقدمي الإحاطات الإعلامية الأربع يقنعني بأنه يمكن أن يكون هناك سلام واستقرار في السودان إذا ما التزمت الأطراف بالسلام. وسوف تحظى تلك الأطراف بالدعم القوي من المجتمع الدولي إذا هي فعلت ذلك. والمملكة المتحدة مستعدة للاضطلاع بدورها، انطلاقاً من التزامنا التاريخي والدائم إزاء كل شعب السودان، لاغتنام الفرصة السانحة لتحقيق المستقبل الآمن الذي يستحقه بلده.

أستأنف مهامني الآن كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل هيلاري رودهام كلينتون، وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة رودهام كلينتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً لكم، سيدي الرئيس، على هذا البيان الممتاز. وأود أن أثني على

الأمنية، وحقوق المواطنة، وحماية المدنيين المستضعفين، بما في ذلك الجنوبيين في الشمال والشماليين في الجنوب. إن مصير ٤٤ مليون سوداني يعتمد على استعداد قادتهم للعمل معاً على حل هذه المسائل.

والأكثر إلحاحاً، أن على الأطراف أن تتوصل إلى الحلول التوفيقية الصعبة الضرورية لتسوية وضع أبيي. وعليها أن تجد سبيلاً إلى الأمام يحترم حقوق الدينكا نقوك وغيرهم من المقيمين في أبيي فضلاً عن حقوق البدو، مثل المسيرية، الذين يعمرون خلال هذه المنطقة بانتظام. ولا بد لهم أن يفعلوا ذلك في الحال، لأن الاستعدادات للاستفتاء بشأن أبيي قد تخلقت عن موعدها، وسوف تستمر التوترات في التصاعد.

إن اتفاق السلام الشامل، الذي وافق عليه الطرفان، يدعو إلى هذا الاستفتاء. وهو ينص أيضاً على أنه يجوز للأطراف نفسها الاتفاق على تغييره. مع ذلك، وما لم تتوصل الأطراف إلى اتفاق متبادل يقبله جميع سكان أبيي، ستواصل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي مطالبتهما بالوفاء بتعهداتها بإجراء الاستفتاء في موعده، كما وعدت بذلك في اتفاق السلام الشامل.

ولكن، حتى ونحن نركز على مستقبل جنوب السودان وأبيي وكل السودان، ما زلنا نشعر ببالغ القلق إزاء دارفور. فالعنف يزداد حدة، وانتهاكات حقوق الإنسان مستمرة، والأسلحة تندفق رغم الحظر. ويتعرض الصحفيون والناشطون للاعتقال، بعضهم لمجرد الكلام مع أعضاء في مجلس الأمن. وحفظة السلام يتعرضون للاختطاف. وكل ذلك غير مقبول.

والولايات المتحدة مستعدة للعمل مع المجلس لدعم جهود السلام في دارفور. وندعو جميع الأطراف إلى الاشتراك في محادثات الدوحة بدون تأخير أو شروط مسبقة. ونحث الحكومة على عدم استهداف المدنيين، أو استخدام

لقد رأينا البديل بالفعل. والبديل غير المقبول هو ماضي السودان: أكثر من أربعة عقود من الصراع المتكرر ومليوني قتيل وملايين أخرى من النازحين؛ وتوترات كامنة تعوق التنمية وتديم الفقر، ثم تنفجر التوترات مرة أخرى لتغرق حياة جيل آخر من أطفال السودان في الظلام. وفي غضون الأيام الـ ٥٥ القادمة، يمكن لحكومة السودان أن تكفل مستقبلاً أكثر إشراقاً، مستقبلاً يوفر السلام والفرصة والأمل.

إلا أن هناك كماً هائلاً من العمل يتعين إنجازه خلال الأيام الـ ٥٥ القادمة. وإنني أتفق تماماً مع الوزير كرني والسيد أموم. وعلى كل دولة عضو أن تبذل قصارى جهدها للمساعدة. ولا ينبغي لأحدنا أن ينظر وراءه متمنياً لو كنا قد بذلنا جهداً أكبر. وكما قالها الرئيس أوباما، وإن كان لا ينبغي لأحد من الخارج أن يلمى أحداً على أرض الواقع في السودان، إن الأمر يرهق بالقادة السياسيين في السودان في اختيار السلام أو المواجهة. ولكن علينا جميعاً أن نساعدهم - لا على الاختيار السليم فحسب، بل وعلى تنفيذه لخير كل شعبهم.

ومن دواعي الارتياح بصورة خاصة، ما شهدناه في الأسبوع الماضي، حين عقد وزير الدفاع من الخرطوم وجوبا مؤتمراً صحفياً مشتركاً، وهو أمر نادر الحدوث، ليعلنا أنه، مهما كانت الخلافات والتزاعات التي قد تثيرها عملية الاستفتاء، فسوف تحل من خلال الحوار السياسي. وقال الوزير إن "لا عودة إلى الحرب". ويجدوننا جميعاً وطيد الأمل في أن يكون ذلك هو واقع الحال.

ولكن تحقيق ذلك الوعد يقتضي من الشمال والجنوب أن يتوصلا بشكل عاجل إلى اتفاقات بشأن المسائل الحساسة التي ستنشأ في عام ٢٠١١، أي توزيع عائدات النفط، وترسيم الحدود، والمعاهدات الدولية، والترتيبات

بتوفير أربع طائرات عمودية لاستخدامها في مساعدة بعثة الأمم المتحدة في السودان على القيام بمهامها الكثيرة وبالغة الأهمية. ولكن يجب القيام بالمزيد من العمل، ونحن نحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعم بعثة الأمم المتحدة في السودان، ونأمل أن تواصل حكومة السودان تمويل مفاوضات الاستفتاء في جنوب السودان للمضي قدماً، مع المساعدات المقدمة من الآخرين.

وإذ نحن بصدد هذا الجهد، فلا بد من مشاركة المرأة. وليس أمراً معتاداً أن أكون المرأة الوحيدة على طاولة مجلس الأمن، وعليه فإنني أتحدث بالنيابة عن جميع النساء عندما أقول إن المرأة عنصر حاسم في كل خطوة من خطوات بناء السلام في السودان والتفاوض من أجله وحفظه. ولا يمكن تحقيق السلام الدائم والازدهار إذا ما استثنى نصف السكان من العملية. وكما ناقشنا فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فقد شهدنا في بلد بعد آخر أن المسائل الأساسية التي تسبب الصراع سيكون احتمال تجددتها أقوى واحتمال تسويتها أضعف حينما لا تشارك المرأة في الجلوس على طاولة السلام. وبالتأكيد، يحدونا الأمل في أن تصل المرأة إلى أعلى مستويات الحكومة، سواء في الشمال أو الجنوب.

إن الشعب السوداني ينشد السلام، وتريد الأمم المتحدة أن تساعد على تحقيقه. وقد انخرطنا في العمل الدبلوماسي المكثف للمساعدة على إنجاز ذلك. وقد أنفقنا ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار للمساعدة على تخفيف حدة الصراع، وكفالة الأمن للعملية الانتخابية، وتوفير الفرص الاقتصادية، وتمويل تسجيل المقترعين والتثقيف والمراقبة. وأوفدنا المبعوث الخاص سكوت غرايشون والسفير برينستون ليتمان والسفير باري وولكلي ومجموعة كاملة من الأشخاص في محاولة لتعزيز وجودنا في جنوب السودان، وكذلك للعمل

المليشيات بالوكالة أو دعم الجنجويد والقوات غير النظامية الأخرى، أو حرمان أفراد الأمم المتحدة والعاملين في تقديم المعونة من حرية التنقل.

وفي دارفور وغيرها من الأماكن، يتعين على حكومة السودان أن تفي بالتزاماتها الدولية باحترام حقوق الإنسان، والسماح بالمساعدة الإنسانية، وحماية المدنيين - بما في ذلك ضحايا العنف الجنسي - وكفالة إمكانية عودة اللاجئين والنازحين بأمان وكرامة، وتقديم المسؤولين عن الفظائع للعدالة. وكما قال الرئيس أوباما هنا في نيويورك، فإن المسألة توجه رسالة قوية بأن تصرفات بعينها، ومنها الإبادة الجماعية، غير مقبولة. وفي القرن الحادي والعشرين، لا بد لنا أن نحترم القواعد والقيم العالمية. إن المسؤولين في كل أنحاء السودان - سواء في الشمال أو الجنوب - تقع على عاتقهم مسؤولية خاصة في الفترة المؤدية إلى التصويت. ويجب أن يتجنبوا الخطابات المؤججة للمشاعر، وإخماد الشائعات وتهذئة مشاعر العداة. ويجب السماح لجميع الجوانب بالقيام بحملاتهم الدعائية بدون معوقات، وكفالة سفر المقترعين بأمان إلى مراكز الاقتراع. ويجب أن يجري التصويت في موعده بدون أعمال عنف وفي ظل جو من الهدوء. إنني أشيد بالشعب السوداني - في الشمال والجنوب - وبالملتزم الدولي على ما قاموا به من أعمال شاقة لكي يصبح ذلك ممكناً.

وقد بدأنا اليوم نرى إحراز النتائج. فقد تم طبع وتسليم ما يقارب ٣٣٠٠٠٠ دفتر تسجيل للناخبين، أي ما يكفي لتسجيل قرابة خمسة ملايين من الناخبين السودانيين الجنوبيين في الجنوب والشمال. كما تم شحن كتيبات لتسجيل ٣٥٠٠٠٠٠ مقترع إضافي يعتقد أنهم يقيمون خارج البلاد. وجرى تدريب ما يزيد على ١٠٠٠ مراقب انتخابي سوداني، ويقوم مركز كارتر والاتحاد الأوروبي، كذلك، بنشر مراقبين. والتزمت روسيا بسخاء

الولايات المتحدة، وأن تعمل من أجل تخفيف عبء الدين الدولي، وأن تعزز التجارة والاستثمار وإقامة علاقات قائمة على المنافع المتبادلة.

إننا ندرك جيدا أن الأمر يتطلب من قادة السودان، سواء في الشمال أو الجنوب، أن يتحلوا بالشجاعة والمهارة من أجل تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وتعزيز الكرامة وحقوق الإنسان، وتخفيف المعاناة والعمل من أجل تحقيق السلام الدائم الذي يشمل دارفور. ولكن العالم سيقف إلى جانب الشمال والجنوب إذا تمكنا من اتخاذ هذه الخطوات واتخاذها بالفعل.

إننا نرى أن طريق السلام والازدهار وحسن الحوار أمام جميع السودانيين طريق واضح. والأمر متروك لحكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان لكي تقررا فيما إذا كانتا تريدان أن تسلكا ذلك المسار. فإذا ما فعلتا ذلك، ستكون الولايات المتحدة مستعدة لمساعدتهما، والأهم من ذلك، ستكون مستعدة لمساعدة الجيل القادم من الأطفال السودانيين على تحقيق مستقبل خال من الحرب والصراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مايكل سبندلغر، وزير خارجية النمسا.

السيد سبندلغر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون والرئيس ميكي على كل جهودهما وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم. كما أنني استمعت باهتمام بالغ لبيان وزير خارجية السودان ولبیان الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير السودان. وبطبيعة الحال، أود أن أشكر وزير الخارجية ويليام هيغ على مبادرته، التي أعطت مجلس الأمن فرصة لتوجيه رسالة قوية لدعم السلام المستدام في السودان، وبشكل خاص لتنفيذ اتفاق السلام الشامل.

مع الحكومة في الخرطوم ومع الجبهة الشعبية لتحرير السودان في جوبا.

وفي هذا الشهر، سافر رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، السيناتور جون كيري، إلى الخرطوم حاملا رسالة خاصة من الرئيس أوباما. وكانت الرسالة هي: إذا احتارت حكومة السودان طريق السلام، فإنها ستشهد تحسنا جذريا في علاقاتها مع الولايات المتحدة، بما في ذلك تطبيع العلاقات بين بلدينا.

ومن أجل إظهار التزامها بتحسين العلاقات الأمريكية - السودانية، فقد اتخذت الولايات المتحدة خطوات. أولا، غيرنا سياساتنا بهدف تسهيل بيع معدات الزراعة والري إلى السودان، مما سيؤدي إلى زيادة إنتاج الأغذية وإلى تخفيض الحاجة إلى المعونة الغذائية الدولية. ثانيا، من أجل مساعدة اقتصاد السودان على النمو، أيدت الولايات المتحدة تشكيل فريق معني بإيجاد السبل لتخفيف عبء الدين الوطني على السودان، بما يتوافق مع الممارسات الدولية لتخفيف عبء الدين.

هاتان هما الخطوتان اللتان اتخذناهما حتى الآن، ونحن مستعدون للقيام بالمزيد من العمل. وإذا ما أوفت حكومة السودان بالتزامات اتفاق السلام الشامل؛ وإذا ما حسمت مسألة مستقبل أبيي؛ وإذا ما أجرت استفتاء جنوب السودان في ٩ كانون الثاني/يناير؛ وإذا ما اعترفت بإرادة شعب جنوب السودان، حينذاك ستكون الولايات المتحدة مستعدة للبدء بعملية سحب السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وسيتم ذلك وفقا لقوانيننا المتعلقة بالإرهاب.

وإذا ما التزمت حكومة السودان بالتسوية السلمية للصراع في دارفور واتخذت خطوات أخرى نحو تحقيق السلام والمساءلة، فإن إدارة أوباما مستعدة لأن تعرض على السودان مسارا نحو إنهاء الجزاءات التي تفرضها

والجنوب، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونحن على استعداد لمواصلة العمل مع الجانبين بطريقة شفافة ومفتوحة.

ويجب علينا أن نعمل لتلافي نشوب الصراع، وضمان الاستقرار الإقليمي وحماية المدنيين. وعليه، فإن وضع الخطط الاحتياطية من جانب بعثة الأمم المتحدة في السودان أمر مهم. إننا نرحب بتنفيذ الاستراتيجية الشاملة لحماية المدنيين. وزيادة الدوريات، وبخاصة الدوريات الطويلة المدى، وتواجد بعثة الأمم المتحدة على نطاق أوسع في المناطق النائية، بوصفها بؤر توتر محتملة، يكتسي أهمية بالغة.

إن حرية التنقل تمثل أمرا أساسيا إن كان لبعثة الأمم المتحدة في السودان أن تؤدي مهامها. كما أننا نعتقد أن من الضروري أن تشارك البعثة في الاستراتيجية الإقليمية لحماية المدنيين من هجمات جيش الرب للمقاومة.

نشعر بقلق عميق حيال استمرار انعدام الأمن في دارفور، وندين اختطاف حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني ونطالب بالإفراج الفوري عنهم. كما ندين ارتكاب أعمال العنف ضد المدنيين داخل مخيمات المشردين داخليا وحولها. ونحث جميع الأطراف على السماح بحرية الوصول إلى كل شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ونشعر بالقلق أيضا حيال ما جرى مؤخرا من اعتقال واحتجاز لصحفيين ونشطاء في مجال حقوق الإنسان.

وتؤدي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور دورا هاما في حماية المدنيين وتحتاج إلى الدعم الكامل من حكومة السودان وجميع الأطراف المعنية الأخرى. ويجب ضمان العودة الآمنة والطوعية للعدد الكبير من المشردين داخليا في دارفور. نحن بحاجة إلى أن يشترك جميع الأطراف بصورة كاملة وبناءة في عملية السلام بدون شروط مسبقة. وكذلك في هذا السياق، أود

لقد شهدنا بعض التطورات الإيجابية على مدى الأشهر القليلة الماضية. وأود أن أشير إلى تطورين هما: الانتخابات التي جرت في السودان، والتحسن الملحوظ في العلاقات بين السودان وتشاد. وبالرغم من أن تنفيذ اتفاق السلام الشامل كان عملية مضمّنة، فقد تم إنجاز الكثير. إننا نشق بإيفاء كلا الطرفين بالتزامهما بتنفيذ الاتفاق، وبخاصة إجراء عمليتي الاستفتاء والتقييد بنتائجهما. وقد تم نشر فريق لمراقبي الاتحاد الأوروبي في السودان هذا الأسبوع.

وفي المؤتمر المعقود في فيينا في الأسبوع الماضي، أظهر المشاركون الرفيع المستوى من شمال وجنوب السودان توافقا في الآراء على نقطة أساسية: مهما كانت نتيجة عمليات الاستفتاء سيسعى الطرفان إلى التعايش القائم على المنافع المتبادلة.

إننا جميعا ندرك ما هو على المحك وما هي الترتيبات التي يجب الاتفاق بشأنها. ونحن نرحب بالتقدم المحرز في عملية التحضير لإجراء الاستفتاءين. ومع ذلك، ما زالت هناك حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم، ولا سيما فيما يتعلق بالعملية التحضيرية للاستفتاء في أبيي. وما زال يتعين إجراء عمليات تحضيرية للمشاورات الشعبية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. كما يتعين على الطرفين التحضير في الوقت المناسب لمرحلة ما بعد الاستفتاء. وفي هذا السياق، نرحب بتوقيع الاتفاق الإطاري في الخرطوم.

إن تعزيز سيادة القانون وإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب وكفالة حقوق الإنسان للجميع ستكون عوامل مهمة في هذه العملية لضمان تحقيق السلام الدائم والاستقرار. وتكتسي أهمية قصوى، كذلك، المشاركة الكاملة للمرأة في تلك العمليات. وقد عرضت النمسا تقديم المساعدة في الخبرة الفنية فيما يتعلق بالمواطنة، وبعد دعوة الطرفين، ناقشنا هذا العرض مع المحاورين في الشمال

على التحديات في هذه المرحلة الحرجة. كما أثنى على البيان الشامل للأمين العام وعلى قيادته ومشاركته الخلافتين في هذه العملية.

لقد نفذ طرفا اتفاق السلام الشامل العديد من أحكامه، وحث الوقت الآن للمرحلة النهائية التي سترسم مستقبل الشعب السوداني. ولذلك من الأهمية بمكان أن يتم التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب للأحكام النهائية للاتفاق، بما في ذلك الاستفتاء على تقرير المصير لسكان جنوب السودان وبشأن مركز أبيي.

لقد أيدنا مرارا وتكرارا التنفيذ الشامل لاتفاق السلام الشامل. وفي هذه المرحلة الحرجة، نعتبر أن من الأهمية بمكان أن يضاعف طرفا اتفاق السلام الشامل جهودهما لمعالجة المسائل المعلقة، نظرا لأنه تقع على عاتقهما المسؤولية الكاملة عن تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

ولكي تنجح جميع العمليات داخل السودان، من الضروري جدا إجراء مفاوضات مفتوحة ومكثفة بين طرفي اتفاق السلام الشامل بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء - بما في ذلك إدارة الحدود والمواطنة والمهجرة والأمن. وسيهيئ التوصل إلى اتفاق بشأن تلك المسائل الهامة بيئة مواتية لتنفيذ المرحلة النهائية من اتفاق السلام الشامل، وبالدرجة الأولى لنجاح إجراء الاستفتاء وتنفيذ نتيجته. وفي ذلك السياق، أود أن أعرب عن تقديرنا للفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور التابع للاتحاد الأفريقي على تيسيره إجراء المفاوضات بين الطرفين.

نحن نشعر بالقلق حيال تأخر الاستعدادات للاستفتاء عن الجدول الزمني المحدد. ويبحث على قلقنا تحديدا التأخير في تنفيذ ولاية مفوضية جنوب السودان، حيث يمكن أن يكون له تأثير كبير على التحضير للاستفتاء وإجرائه في الوقت المحدد. ونحث الطرفين على الحيلولة دون حصول

أن أبرز أهمية المشاركة الكاملة للمرأة في مفاوضات السلام بشأن دارفور، تماشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فضلا عن مشاركتها الكافية في المجتمع المدني.

تؤيد النمسا بقوة عمل كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور جبريل باسولي، والتيسير الذي يقوم به الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي بقيادة الرئيس مبيكي. ونؤيد بقوة جميع الجهود الرامية إلى تقوية الآليات لتعزيز العدالة والمساءلة والمصالحة، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية. ويجب أن يسير إحلال السلام وتحقيق العدالة جنبا إلى جنب.

تقع المسؤولية الأولية عن العمل على عاتق الطرفين الشريكين في حكومة الوحدة الوطنية في السودان. ويُعد التعاون الدائم بين الطرفين أمرا ضروريا لصالح كل الشعب السوداني. وأود أيضا أن أؤكد للمجلس أن النمسا والاتحاد الأوروبي مستعدان لدعم كل جهد من أجل تحقيق مستقبل سلمي للسودان. ويهدف المجتمع الدولي إلى تهيئة حالة مريحة للشمال والجنوب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى السيد سفين ألكلاي، وزير خارجية البوسنة والهرسك.

السيد ألكلاي (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر وفد المملكة المتحدة، بقيادة الرايت أونرابل وليام هيغ، على عقد هذه الجلسة، وأعضاء المجلس الآخرين على مشاركتهم على مستوى رفيع جدا.

إنه لمن دواعي سروري أن أتكلم باسم البوسنة والهرسك، وأن أسعى للإسهام في هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. وآمل مخلصا أن تعمل هذه الجلسة، بوصفها مسعى جماعيا لمجلس الأمن، على حشد الطاقة الإيجابية لشعب السودان وتشجيعه ومساعدته في التغلب

الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجهود الوساطة التي يقوم بها كبير الوسطاء المشترك، السيد باسولي. ومن الضروري أن يغتنم جميع الأطراف الفرصة التي تتيحها عملية الدوحة للسلام، ونحن نحثها على الانضمام إلى تلك العملية بدون شروط مسبقة أو تأخير. وبما أنه لا يوجد بديل لتحقيق السلام الدائم والمستدام في دارفور، يجب على المجتمع الدولي ممارسة ضغطه على من يرفض القيام بذلك.

ونؤكد أن من الضروري مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل شامل في دارفور من شأنه أن يشمل وفقاً لإطلاق النار وترتيبات أمنية والتمثيل العادل على جميع مستويات الحكومة والمصالحة والتنمية الاقتصادية. ومن شأن معالجة تلك الجوانب، بالإضافة إلى سيادة القانون وتحقيق العدالة - وبخاصة إنهاء الإفلات من العقاب ومحاسبة جميع مرتكبي جرائم الحرب - أن توفر أساساً متيناً لتحقيق السلام المستدام في دارفور.

ومما لا شك فيه أن الفترة المقبلة تحمل مخاطر عالية للغاية ولكنها توفر الفرص أيضاً. وتقع المسؤولية الأولية عن النتيجة على عاتق الشعب السوداني وهي في يديه. ومن المهم أيضاً التأكيد على أنه في هذا الوقت الحاسم، يحتاج السودان إلى الاهتمام والدعم من المجتمع الدولي.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن إيماننا القوي بأن أبناء الشعب السوداني يملكون القوة والشجاعة للتغلب على كل التحديات ولاختيار مستقبل أفضل لأنفسهم وللمنطقة بأسرها. وفيما يتعلق بطرفي اتفاق السلام الشامل وقادتهما، يجب أن يدركوا تماماً مسؤولياتهم وواجباتهم تجاه شعبهم ويجب أن يوجهوا تصرفاتهم نحو ضمان مستقبل آمن ومزدهر للبلد.

وختاماً، وبالنيابة عن البلد الذي سيتراأس مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، يمكنني أنؤكد

مزيد من التأخير في عمل المفوضية. وينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة بذل قصارى جهدهما لمساعدة الطرفين في جهودهما. إن إشراك بعثة الأمم المتحدة في السودان ودعمها الفني واللوجستي في عملية التحضير للاستفتاءين وإجرائهما أمر لا غنى عنه.

وفيما يتعلق بالتحضير للاستفتاء أيبى، فإن الوضع أكثر إلحاحاً. لذلك يجب على الطرفين أن يعالجا فوراً مسألة إنشاء لجنة استفتاء أيبى.

نرحب بدور فريق الأمين العام المعني بشؤون الاستفتاء في رصد وتقييم عمليتي الاستفتاءين. كما يجب إيلاء الاعتبار الواجب للتخطيط الاحترازي لفترة ما بعد الاستفتاء الانتقالية. ومما يشجعنا أن بعثة الأمم المتحدة في السودان وفريق الأمم المتحدة القطري شرعا بالفعل في الأعمال التحضيرية لتقديم الدعم من الأمم المتحدة في فترة ما بعد الاستفتاء.

وخلال هذا الوقت الحرج، يجب علينا ألا نغفل عن الحالة الإنسانية في جنوب السودان التي تستحق إيلاء الاعتبار الواجب والاهتمام الكامل من المجتمع الدولي. وما زال سكان جنوب السودان بحاجة إلى الالتزام الثابت من المجتمع الإنساني. ويجب توفير التمويل الكافي لتلبية الاحتياجات الإنسانية من أجل تخفيف معاناة السكان المتضررين. ومن المنطلق نفسه، ينبغي ألا يتم إهمال التطوير الواسع النطاق لقدرات حكومة جنوب السودان على الحوكمة، بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء. وفي ذلك الصدد، نشي على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجهودهما في تقديم المساعدة لحكومة جنوب السودان.

أما بالنسبة للحالة في دارفور، فإننا نؤكد مجدداً دعمنا الكامل لعملية السلام في الدوحة التي تقودها

مكون في اتفاق السلام الشامل، أي الاستفتاء في جنوب السودان والاستفتاء في منطقة أبيي. بموجب بروتوكول أبيي. وثمة رسالة موازية، أن المسؤولية عن تحقيق هذه النتائج الهامة مسؤولية جماعية تقع بالدرجة الأولى على عاتق الأطراف في اتفاق السلام الشامل ذاتها - الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني - وكذلك على الشركاء الثنائيين والبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن.

ولا شك في أن السودان يقف عند مفترق طرق خطير. ففي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أي بعد أقل من شهرين من الآن، سيختار سكان جنوب السودان وأبيي إما البقاء جزءاً من السودان متحد أو أنهم سيؤثرون الاستقلال. وبطبيعة الحال، هناك هواجس كثيرة بشأن ما ينتظرنا. ويشير العديد من التقييمات والتوقعات على ما يبدو إلى أن شعب جنوب السودان سيتوجه إلى صناديق الاقتراع يوم ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وأن التصويت سيجري في جنوب السودان بالرغم من التأخيرات في تحقيق بعض معايير ما قبل الاستفتاء.

ويثير هذا، للأسف، احتمال الإقدام على عمل أحادي خلافاً للعمل المتبادل، مما يزيد من حدة التوترات والتساؤلات بشأن كفاية ما تبقى من الوقت لتنظيم استفتاءات ذات مصداقية. ومن ناحية أخرى، هناك مخاوف من تجدد الصراع إذا ما تقرر تأجيل الاستفتاء بصورة أحادية أو انتهى سريان اتفاق السلام الشامل، مما سيقوض أساس التفاعل والحوار بين الشمال والجنوب. هذه هي المعضلة التي تواجه المجلس.

ولا يمكن للسودان ولا المجتمع الدولي تحمل مغبة صراع متجدد، الأمر الذي قد يؤدي إلى زعزعة المنطقة وتقويض التقدم الكبير الذي تحقق في البلد منذ عام ٢٠٠٥.

للمجلس بأن البوسنة والهرسك ستبذل قصارى جهدها لتيسير قيام المجلس بممارسة فعالة لدوره فيما يتعلق بعملية الاستفتاء المتوقع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

للسيد هنري أودين أجوموغويبا، وزير خارجية نيجيريا.

السيد أجوموغويبا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):

أود أيضاً أن أبدأ ببيان بتوجيه الشكر إلى المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة الهامة للتصدي للتحديات التي تواجه السودان بينما يدخل في أدق مراحل تاريخ صراعه المأساوي. إن قراركم، سيدي الرئيس، بتركيز رئاسة المملكة المتحدة للمجلس على السودان أمر حسن التوقيت ومقنع. فهو يؤكد الالتزام الصادق ببلدكم بالسلام في السودان.

أود أيضاً أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته الثاقبة وجهوده الحثيثة للنهوض بالسلام في السودان. كما أود أن أعرب عن تقديري لمعالي السيد علي أحمد كرتي، وزير خارجية السودان، والسيد باغان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان، على موقفيهما المشجعين فهما يثلجا الصدر. ولا يفوتني أيضاً أن أتوجه بالشكر للرئيس مبيكي على إحاطته الإعلامية وجهوده الدؤوبة كرئيس للفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ التابع للاتحاد الأفريقي.

هذه الجلسة التي أعقبت بأيام معدودة انعقاد

الاجتماع الثاني للمنتدى التشاوري المعني بالسودان في أديس أبابا وأقل من شهرين من اجتماع القمة الرفيع المستوى المعني بالسودان المنعقد هنا في نيويورك، إنما تستكمل سلسلة الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة لإبقاء الاهتمام الدولي مركزاً على السودان. والرسالة الأساسية التي تمخض عنها الاجتماعان، والتي يعاد تأكيدها اليوم، تتمثل في أن على المجتمع الدولي أن يقي على الزخم المطلوب لإرساء أهم

ولذلك، فإننا نشجب حالة عدم الأمن المتزايدة واشتداد حدة التوترات على الحدود المتنازع عليها بين الشمال والجنوب بعد التفجيرات التي وقعت في المنطقة مؤخرًا. ونحث الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش السوداني على الكف عن أي أنشطة عسكرية والالتزام بوقف إطلاق النار الدائم.

وفي هذه المرحلة الحرجة، فلا تأجيل الاستفتاء ولا إعلان الاستقلال من جانب واحد سيخدم قضية السلام والأمن الدوليين. وإذا تقرب من الموعد المقرر، يتعين على الأطراف - وعلينا جميعاً - مضاعفة الجهود والالتزام بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل، وخاصة ما يتعلق بإجراء استفتاءات حرة ونزيهة وذات مصداقية. وعلى الأطراف ذاتها التزام بالسعي إلى إيجاد صيغة للتعايش السلمي والمنصف والمفيد على نحو متبادل، بصرف النظر عن نتيجة الاستفتاءات.

وتحقيقاً لهذا الغرض، يتعين على شعب السودان العمل معاً، على أن يوفر المجتمع الدولي الدعم المطلوب، لمعالجة المسائل التالية على وجه الاستعجال. أولاً، هناك تحديات سياسية وفنية وأمنية ولوجستية كبيرة ينبغي التغلب عليها من أجل عقد استفتاءين حرين وسلميين وموثوقين في جنوب السودان وفي أبيي. وكما حدث في انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠، فإن التوعية المدنية وتسجيل وتعبئة الناخبين وتوفير الأمن والإعداد للفرص الدولية، المتفق عليه في إطار اتفاق السلام الشامل، كلها مسائل هامة ينبغي معالجتها. وفي هذا الصدد، أثنى على الأمين العام لتعيينه الرئيس السابق بنيامين مكابا رئيساً لفريق الرصد الدولي للاستفتاءين. كما أشيد بوكالات الأمم المتحدة على الإجراءات التي اتخذتها لدعم نجاح الاستفتاءات، حيث نشرت بالفعل أكثر من ٦٠ في المائة من الموظفين والسوقيات اللازمة.

ثانياً، إن التخطيط للحالات الطارئة على الصعيدين الوطني والدولي ضروري لضمان الاستقرار وحماية المدنيين والتصدي للعنف. ونحث جميع أصحاب الشأن، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجموعات المجتمع المدني والأطراف، على إدماج خطط الطوارئ المختلفة في استراتيجيات عملية للتنفيذ. وثمة حاجة إلى تنسيق أكبر وإلى إشراك المجتمعات المحلية في التخطيط للترتيبات الطارئة وتنفيذها. وينبغي أن تعالج تلك الترتيبات تحديداً مصير السودانيين الجنوبيين في الشمال والسودانيين الشماليين في الجنوب، إلى جانب النزوح الداخلي المحتمل.

ثالثاً، ينبغي التوصل إلى اتفاق إطاري بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء يتناول مسائل مثل ترسيم الحدود والمواطنة والإقامة والموارد الطبيعية والنفط والتعاون الاقتصادي وحقوق الرعي والأمن. وفي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ينبغي دعم المشاورات الشعبية التي نص عليها اتفاق السلام الشامل، من خلال تمويل كاف. وفي أبيي، ينبغي إنشاء هيئة الاستفتاء وفقاً للقانون بشأن استفتاء أبيي الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

وتتني نيجيريا على الدعم الواسع الذي تقدمه العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لعملية الحوار الداخلي في دارفور، وترحب بالاستراتيجية السياسية والأمنية الجديدة لدارفور. ونعتقد أن المبادرات المبكرة للإنعاش والتنمية سوف تسهم أيضاً بقدر كبير في الجهود الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للتزاع هناك.

وتضطلع الأمم المتحدة، لا سيما بعثة الأمم المتحدة في السودان، بدور بالغ الأهمية في توفير الأمن والدعم اللوجستي المطلوب لكفالة نجاح الاستفتاءين. ونحث الطرفين على إزالة كل القيود المفروضة على تنقل موظفي البعثة. كما نحث المانحين على أن يوفرُوا الموارد الكاملة للبعثة وأن يعالجوا النقص في القدرات الناجم عن سحب ست مروحيات خدمات تابعة للبعثة. وإذا أُريد للبعثة أن تؤدي على نحو تام مهمة حماية المدنيين خلال فترة الاستفتاءين، فإن من الضروري أن تقوم البعثة بعلميات انتشار وقائي في المناطق الساخنة مثل أبيي، وولاية الوحدة، وأعالي النيل وغرب بحر الغزال.

لقد كانت نيجيريا، وستظل، شريكاً نشطاً ويمكن التعويل عليه في جهود تسوية النزاع السوداني الذي طال أمده. فمن خلال مؤتمرات السلام في أبوجا ساعدت نيجيريا في تيسير التوصل إلى اتفاق سلام دارفور. واليوم، توجد قواتنا لحفظ السلام ضمن القوات المنتشرة في إطار بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وهي تواجه التحديات اليومية لصون السلم والأمن في البلد. وسنظل ملتزمين التزاماً مطلقاً بإكمال عملية السلام في السودان.

وفي ظل وجود مؤشرات على أن التحضيرات تجري في النهاية على قدم وساق، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتراخى في دعمه للعملية. وينبغي أن تتولى الأمم المتحدة قيادة الجهد

وترى نيجيريا أن التقدم بشأن هذه المسائل قبل عقد الاستفتاءين ليس مستصوباً فحسب، بل إنه ضروري كذلك لإبعاد شبح الصراع فيما بعد الاستفتاء. ولذلك، نرحب بالعملية التشاركية وبيدء المفاوضات بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان حول ترتيبات ما بعد الاستفتاء، والتي يتولى تيسيرها فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان. وينبغي أن تنتقل المفاوضات الآن من الإجراءات إلى النتائج الموضوعية.

رابعاً، إن القرار النهائي بشأن مستقبل السودان رهن بالشعب السوداني. فهو وحده الذي ينبغي أن يقرر هيكل وشكل بلده. ومع ذلك، وأياً ما كانت نتيجة الاستفتاءين، فقد وصل السودان إلى نقطة اللاعودة. فالعملية الجارية لتشكيل دولة وبناء مؤسسات في جنوب السودان ستبقى مهمة جسيمة تتطلب مساعدة دولية. وفي دعمنا للسلام في السودان، نحن ملزمون بتحقيق توازن في الخيارات المعروضة علينا من خلال التأكيد وبشكل متكافئ على كل من مبدأ الاستفتاء على تقرير المصير وجعل الوحدة خياراً جذاباً. وقبل كل شيء، علينا أن نثبت حيادنا وأن نسمح لشعب السودان بأن يقرر مستقبله بحرية.

خامساً وأخيراً، تؤمن نيجيريا بأن اتفاق سلام شامل في دارفور ضروري للسلام والتنمية المستدامين في السودان، ويجب أن نسعى إليه بقوة متجددة. ولذلك، نؤيد تماماً محادثات الدوحة للسلام ونشني على الجهود المتعددة لكبير وسطاء الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونشيد بجهوده في تيسير تحسين العلاقات بين السودان وجيرانه، لا سيما تشاد وليبيا. وأسعدنا أن نعلم أن حركة العدل والمساواة عادت إلى الدوحة لمناقشة الشروط التي تستطيع بموجبها استئناف المفاوضات. ونتوقع أن تتهيء الحركة وفصيل عبد الواحد بجيش تحرير السودان مقاطعتيها وأن ينضموا انضماماً كاملاً لمحادثات الدوحة.

بيد أن من المهم أن يتبع هذا الالتزام اتخاذ خطوات ملموسة تكفل مصداقية الاستفتاء. ومن المهم، خلال الفترة التي تسبق الاستفتاء، أن يتحلى الطرفان بأقصى قدر من ضبط النفس. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يفي بالتعهدات المالية التي التزم بها وإلى أن يوفر الدعم اللوجستي للاستفتاء. ويظل دور بعثة الأمم المتحدة في السودان بالغ الأهمية في دعم وإدارة الاستفتاء.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته مفوضية استفتاء جنوب السودان حتى الآن. ويسرنا بشكل خاص أن نلاحظ أن تسجيل الناخبين بدأ بالأمس، وتوقع الوفاء بالخطوات الأخرى في جدول الأعمال. ونحث المفوضية على العمل بتماسك ووحدة في الهدف وبتكيز من أجل إنجاز ولايتها.

ويظل يساورنا القلق حيال عدم إحراز تقدم في تنظيم استفتاء أبيي، وبخاصة الإخفاق في تشكيل لجنة استفتاء أبيي. ونلاحظ التحديات التي يواجهها الطرفان في تسوية هذه المسألة، ونشدد على أهمية التوصل إلى تسوية ودية تتسق مع الاتفاقات القائمة.

وفي سياق ذي صلة، من المهم أن يولى الطرفان اهتماماً متساوياً للمشورات الشعبية في ولايتي النيل الأزرق وكردفان، بالإضافة إلى ترتيبات ما بعد الاستفتاء في جنوب السودان. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان، برئاسة الرئيس ثابو ميكي، الرامية إلى دفع الطرفين إلى إبرام اتفاق إطار بشأن المسائل المعلقة المتصلة باتفاق السلام الشامل. ونرحب بالتعاون الذي قدمه الطرفان إلى الفريق حتى الآن، ونحثهما على استخدام هذه الآلية استخداماً كاملاً.

ومن الضروري أن يحافظ الاتحاد الأفريقي على انخراطه في هذه المسائل، بدعم من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإن قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

الرامي إلى كفالة التزام الأطراف كافة التزاماً ثابتاً باحترام نتيجة أي استفتاء ذي مصداقية بشأن جنوب السودان.

ولم تصدق مخاوفنا في انتخابات نيسان/أبريل الماضي في السودان. وبما أننا عاقدهم العزم على تقديم دعمنا القوي للالتزام الطرفين بإجراء استفتاء جنوب السودان في كانون الثاني/يناير، على النحو المقرر له، فلنبذل كل ما بوسعنا لنسهم في إنجاز ذلك المعلم الضروري والحاسم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد هنري أوكيلو أوريم، وزير الدولة للخارجية المسؤول على الشؤون الدولية في أوغندا.

السيد أوكيلو أوريم (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي، بأن أشارك من سبقوني التقدم بالشكر إلى وفد المملكة المتحدة على دعوته، في ظل قيادتكم، إلى عقد هذا المناقشة الوزارية المهمة التي جاءت في حينها حول السودان. وأتوجه بالشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة عن الحالة في البلد، وكذلك إلى الرئيس ميكي على إحاطته الإعلامية. ونرحب بمشاركة معالي السيد علي كرتي، وزير خارجية السودان، ومعالي السيد باقان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان. ولقد شجعنا بشكل خاص مداخلاتهما الممتازتان والتأكيدات التي قدمتها.

يتابع المجتمع الدولي، والمنطقة على وجه الخصوص، باهتمام شديد التطورات في السودان. وسيكون الاستفتاء في جنوب السودان، المزمع إجراؤه في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، معلماً حاسماً في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ومن المهم أن يجري الاستفتاء في موعده وبطريقة حرة ونزيهة وشفافة وأن يحترم الجميع نتائجه. ونثني على الطرفين على استمرار التزامهما بإجراء الاستفتاء على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل.

السيد ماتسوموتو (اليابان) (تكلم باليابانية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): أود في بداية بياني أن أحيي معالي الرايت أونرابل وليام هيغ على دعوته، بوصفه رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، إلى عقد هذه الجلسة الوزارية. وفعلاً هذا هو الوقت المناسب لأن يناقش مجلس الأمن مسألة السودان في هذا المنعطف الخطير الذي يمر به البلد. وأود أيضاً أن أرحب بالجهود التي يبذلها من أجل تحقيق السلم والأمن في السودان الأمين العام والعاملون في الأمم المتحدة وحفظه السلام وفخامة السيد ثابو مبيكي، رئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان، والاتحاد الأفريقي، وطرفاً اتفاق السلام الشامل. لقد استمعنا إلى بيانهم بشأن التنفيذ المخلص لاتفاق السلام الشامل وتنظيم الاستفتاء المزمع في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وأثني بشدة على التزامهم في ذلك الصدد.

لقد عانى السودان أطول حرب أهلية في أفريقيا في التاريخ القريب، وتمثل الحالة فيه واحدة من أشد التحديات إلحاحاً التي تواجه المجتمع الدولي. كما يقدم السودان نموذجاً فريداً حيث تتعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي تعاوناً وثيقاً في حفظ السلام. لذلك فإن تحقيق السلام في السودان يمثل عنصراً لا غنى عنه لتحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا بأسرها.

إذا أُريد للسلام أن يتحقق بين الجنوب والشمال، فإن من الضرورة بمكان أن يحرز الطرفان تقدماً في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. إن أكثر المهام أهمية في هذا الوقت هي إجراء الاستفتاءين كما هو مقرر في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بطريقة حرة ونزيهة. ولا بد أن يواصل مجلس الأمن والمجتمع الدولي بمثابرة وعناية هذه العملية إلى خاتمتها. وفي هذا السياق، ستضطلع بعثة الأمم المتحدة في السودان، التي تدعم تنفيذ الاتفاق، بدور مهم.

في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر بتمديد ولاية الفريق الرفيع المستوى لمدة عام هو تطور هام ويجابي في الوقت المناسب.

ونثني على رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، دولة السيد مليس زناوي، على الدور المهم الذي يضطلع به في مساعدة الطرفين في التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء.

وتظل الحالة الأمنية في دارفور مضطربة. ويقلقنا استمرار العدائيات والعنف وعمليات الاختطاف والقيود المفروضة على تنقل الموظفين وحفظه السلام التابعين للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فضلاً عن العاملين في المجال الإنساني. ونثني على جهود كبير الوسطاء المشترك جبريل باسولي في تيسير المفاوضات الجارية حالياً بشأن الدخول في عملية سلام ومشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين. ونرحب، في هذا الصدد، بالاجتماع الذي عُقد بين حركة العدل والمساواة وفريق الوساطة في الدوحة. ونحث على الانضمام إلى محادثات الدوحة كل الجماعات المتمردة التي لم تنضم إليها بعد.

ونثني على الممثل الخاص المشترك إبراهيم غمباري وعلى العاملين بالعملية المختلطة، وكذلك على المبعوث الخاص للأمين العام، هايلي منكيربوس، والعاملين بعثة الأمم المتحدة في السودان، على العمل المهم الذي يواصلون القيام به في ظروف صعبة.

وفي الختام، إن تنفيذ اتفاق السلام الشامل وصل إلى مرحلة حرجية. وندعو الطرفين إلى الاستمرار في التزامهما، وندعو المجتمع الدولي إلى أن يقدم إليهما دعمه الكامل من أجل كفالة التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تاكياكي ماتسوموتو، وزير الدولة للشؤون الخارجية في اليابان.

الحقيقية للسلام الدائم والمستقبل المشرق في السودان إلا من خلال بذل الجهود لبناء الثقة المتبادلة عن طريق التحلي بروح من التعاون والشراكة.

وأود أن أختتم بياني بأن أؤكد من جديد عزم اليابان، كصديق حقيقي منذ زمن بعيد لأفريقيا، مواصلة دعمها ومشاركتها الفعالين سعياً لتحقيق السلام والاستقرار في السودان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أنطونيو باتريوتا، نائب وزير العلاقات الخارجية في البرازيل.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى المستكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر لوزير الخارجية وليام هيغ على عقد هذه الجلسة.

وأرحب ترحيباً حاراً بالرئيس تابو مبيكي وأعرب عن تقدير البرازيل للعمل القيم الذي يضطلع به وزملاؤه الأعضاء الأجلاء في الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ في السودان. لقد شجعنا التقدم الذي أبلغ المجلس اليوم بإحرازه. وأشكر أيضاً الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية وعلى الاهتمام المتزايد الذي يكرسه للمسائل السودانية. وأتقدم بتحياتي إلى معالي السيد علي أحمد كارتني، وزير الخارجية في السودان، والسيد باقان أموم، الأمين العام لحركة تحرير شعب السودان، على ملاحظتهما.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن دعم حكومتي للعمل الذي يقوم به الرئيس بنجامين مكابا وزملاؤه أعضاء فريق الأمم المتحدة المكلف بمهمة رصد الاستفتاءين. وأتوجه أيضاً بالتقدير إلى الممثل الخاص للأمين العام هاييلي منكريوس، والممثل الخاص المشترك لدارفور إبراهيم غمباري، وكبير الوسطاء المشترك جبريل باسولي.

ومن المهم أن يقبل جميع الأطراف المعنية نتائج الاستفتاءين، بغض النظر عن نتيجتهما. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من تشجيع الطرفين على تحقيق مزيد من التقدم في الحوار بينها. وإذا أُريد تحقيق التقدم، فإن مواصلة تقديم الاتحاد الأفريقي، عن طريق الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ في السودان، بقيادة الرئيس مبيكي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للمساعدة أمر مهم. وفي هذا السياق، أُتيحت لي الفرصة للاجتماع مع السيد محبوب معلم، الأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بمناسبة الزيارة التي قام بها مؤخراً إلى اليابان. وخلال الأشهر المقبلة، سيكون من الضروري أيضاً مواصلة مزيد من النظر في طرائق مشاركة الأمم المتحدة في السودان.

ولا يمكن تحقيق السلام في السودان بدون تحقيق الاستقرار في دارفور. ولذلك نحث جميع أطراف النزاع في دارفور على الانضمام إلى عملية السلام. وفي الوقت نفسه، من المهم أن تتمكن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من مواصلة مهمتها.

ولا بد من أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم الفعال للسودان في جهوده لبناء السلام. وقد قدمت اليابان، منذ توقيع اتفاق السلام الشامل، مساعدات للسودان بقيمة ٤٤٠ مليون دولار. وفي ما يتعلق بالاستفتاءين المقررين في أوائل العام القادم، صرفنا حوالي ٨,١ مليون دولار من المساعدات لدعم شراء مواد التصويت وبرامج توعية الناخبين، ونعد حالياً لإرسال فريق مراقبة لرصد استفتاء جنوب السودان. ولن تألو اليابان جهداً في توفير التعاون بهدف تحقيق السلام والاستقرار في السودان.

إن رسالة مجلس الأمن الإجماعية التي صدرت اليوم على المستوى الوزاري بالغة الأهمية. وستواصل اليابان مناقشة الأطراف السودانية إدراك أنه لن يتسنى بناء الأسس

في ما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام الشامل والاتفاق بين الطرفين على استئناف المفاوضات الرفيعة المستوى في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، تحت مظلة الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ في السودان.

وبصرف النظر عن نتيجة الاستفتاءين، سيتعين الاضطلاع بجهود الأمم المتحدة لدعم الوساطة وبناء السلام بالتعاون مع السلطات السودانية. وستشمل المهام المحتملة في هذا الصدد رصد ترتيبات تقاسم الثروة والتنمية المؤسسية والمساعدة الإنمائية. وينبغي، في الوقت المناسب، مناقشة استراتيجية شاملة لبناء السلام، مع السودانيين. وعندما يحين الوقت، قد يرغب مجلس الأمن في النظر في الدور الذي يمكن أن تضطلع به لجنة بناء السلام في هذا الصدد.

وتحقيقاً للسلام الدائم، ينبغي أيضاً أن تستهدف جهود المجتمع الدولي والشعب السوداني التغلب على الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية واحترام حقوق الإنسان. وينبغي أن يمهد الاستفتاءان، إذا أُجريا بطريقة تتسم بالشفافية، كما نتوقع، الطريق لتطبيع العلاقات الاقتصادية بين أعضاء المجتمع الدولي والسودانيين.

وترغب البرازيل في الإسهام في التنمية الاقتصادية والمؤسسية للسودان، التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين مستويات معيشة كل السودانيين. لقد نمت تجارتنا الثنائية بدرجة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية. ويجري إقامة شراكات جديدة في مجالي الزراعة والوقود الأحثائي. وفي آذار/مارس من هذا العام، قامت بعثة للوكالة البرازيلية للتعاون بزيارة الخرطوم وحددت المجالات المحتملة للعمل في المستقبل. كما نشارك حالياً في حوار مع السودان بشأن طرق تقديم المساعدة الانتخابية.

لقد كانت الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، في جزء منها، نتيجة لاختلالات منذ زمن بعيد في تقاسم

يمثل السودان اليوم أحد التحديات الكبيرة الماثلة أمام مجلس الأمن. إن السلام في السودان مهم لمستقبل القارة الأفريقية. وإذا ينبغي أن يحرص المجتمع الدولي على عدم التدخل في الأمور الحساسة التي لا يمكن أن يحسمها سوى الشعب السوداني، فيجب عليه الوفاء بالتزامات مهمة في دعمه لاتفاق السلام الشامل. ومع اقتراب المرحلة النهائية من اتفاق السلام الشامل، فمن المستصوب حقاً أن يبقى مجلس الأمن الحالة في السودان على رأس جدول أعماله.

إن موضع اهتمامنا الأساسي هو السلام والاستقرار، مع الاهتمام بشكل خاص في الوقت نفسه بكفالة عدم تدهور حالة معقدة. وينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو ضمان إجراء الاستفتاءين في مناخ من التعاون وبطريقة حرة ونزيهة وفي موعدهما. ويكسي تنفيذ نتيجة الاستفتاءين أهمية محورية لبناء مستقبل مزدهر وديمقراطي وسلمي للشعب السوداني. وفي هذا الصدد، نرحب ببدء عملية تسجيل الناخبين أمس لاستفتاء جنوب السودان.

ونؤيد توجيه رسالة قوية من المجلس إلى أطراف اتفاق السلام الشامل مفادها احترام حقوق السودانيين كافة، الجنوبيين في الشمال والشماليين في الجنوب، وضمن أمنهم، بغض النظر عن نتيجة الاستفتاءين. وتحقيقاً لتلك الغاية، يتعين إمداد بعثة الأمم المتحدة في السودان بالوسائل المناسبة للإسهام بفعالية في صون الأمن في منطقة عملياتها، ولا سيما في أبيي.

ونحن واثقون أن القيادة السودانية سترقى إلى مستوى التحدي المتمثل في التغلب على الريبة، وتتوصل إلى التسوية التي من شأنها تعزيز المصالحة وزيادة تقوية الأواصر الاجتماعية والاقتصادية فيما بينها ومع جيرانها المباشرين. من مصلحة الجميع إثراء هذه الأواصر. وفي هذا السياق، أرحب باحتتام المفاوضات بشأن إطار لحل القضايا العالقة

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): نرحب بالطابع البناء لمناقشة اليوم، التي تتفق مع النهج الروسي. لقد أيد الاتحاد الروسي باستمرار جهود الطرفين السودانيين لتنفيذ اتفاق السلام الشامل، الوثيقة الرئيسية لتحقيق التسوية في جنوب السودان. وبتشجيع الجهود التي يبذلها الطرفان لكفالة الإبقاء على السودان موحدًا كنتيجة جذابة، ينص اتفاق السلام الشامل على إجراء استفتاء بشأن تقرير مصير جنوب السودان. ولدعم السلام والاستقرار في السودان وفي أفريقيا برمتها في الوقت الحالي، لابد من كفالة إجراء الاستفتاء في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة.

وعلى الشعب السوداني أن يقرر مستقبل دولته بنفسه. وسيحترم الاتحاد الروسي أية نتيجة يسفر عنها الاستفتاء. وبغض النظر عن نتيجة الاستفتاء، فإنه سيمهد الطريق للسودان قاطبة للانتقال إلى مستوى جديد كبير من التنمية. ومن الهام أن يواصل ممثلو الطرفين جهودهم الثنائية لتنفيذ التزامات اتفاق السلام الشامل. ونرحب بانطلاق عملية تسجيل الناخبين وإجرائها بسلام وبطريقة منظمة وفقا للجدول الزمني للتخصيص للاستفتاء.

ونلاحظ الدور الفعال الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي وفريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع له، الذي يرأسه تابو مبيكي، والذي سيساعد الطرفين في تحقيق تقدم كبير في الاتفاق على المبادئ الأساسية للتسوية، بما فيها مسائل ترسيم الحدود، وتوزيع الدخل من الموارد الطبيعية، والمالية، والأمن، والجنسية والصكوك القانونية الدولية. ويشمل جدول الأعمال مسألة تنظيم الاستفتاء بشأن منطقة أبيي. ولا بد من التوصل إلى حل توفيقى لتسوية الخلافات بشأن ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. ويتعين على الطرفين بذل أقصى الجهود لمنع تصاعد الصراعات فيما بين القبائل

السلطة والثروة في السودان. وأسهمت هذه الاحتلالات أيضا في الصراع في دارفور. وفي هذا السياق، فإن الاستراتيجية الجديدة لحكومة السودان بشأن دارفور خطوة إيجابية، إذ تسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع وإشراك المجتمعات المحلية في عملية السلام. وتستحق الجهود التي تبذل حاليا في سياق عملية سلام الدوحة لمعالجة هذه المسائل دعمنا المتواصل.

وفي دارفور، ثمة حاجة أيضا إلى اتخاذ جميع الأطراف تدابير عاجلة قصيرة الأجل. لكن العمليات العسكرية ليست أدوات مشروعة لزيادة القدرة على المساومة على طاولة المفاوضات. وينبغي أن تنضم كل الجماعات إلى عملية سلام الدوحة، إذ ليس هناك حل عسكري للتزاع. ومما يثير القلق بوجه خاص استمرار تدفق الأسلحة إلى دارفور. وينبغي أن تمتنع جميع الدول الأعضاء عن بيع الأسلحة التي قد تستخدم في الصراع أو تيسير التزويد بها بأي شكل من الأشكال.

وثمة ضرورة لاتخاذ تدابير أخرى، بما في ذلك تأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها والإحجام عن إعاقة حركة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويتوقع، بالطبع، من الأطراف أن تتعاون مع الأمم المتحدة وتحترم وجودها في الميدان.

إن السودان بلد شاسع يتمتع بالموارد، لكن شعبه العريق يواجه احتلالات تاريخية خطيرة تمتد جذورها إلى الماضي الاستعماري وقرون من الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي. لقد اضطلعت البرازيل بحماس بنصيبها من المسؤولية عن تضافر الجهود مع الأفارقة لدعم قارة متزايدة الازدهار وديمقراطية، ونتطلع إلى مستقبل من السلام الدائم والتنمية الاقتصادية المستدامة لجميع أبناء الشعب السوداني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن

لممثل الاتحاد الروسي.

لقد قرر رئيس الاتحاد الروسي، ديمتري ميدفيدف، نشر وحدة طائرات مروحية روسية إضافية في بعثة الأمم المتحدة في السودان. وسيشارك الممثلون الروس في فريق المراقبة الدولي للاستفتاء القادم في جنوب السودان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان): أود بداية أن أرحب بالسادرة الوزراء الحاضرين معنا. وأنضم إلى الذين سبقوني في شكر الرئيس ميكي على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى جهوده المكثفة في سبيل توصل الأطراف في السودان إلى اتفاق على القضايا الخلافية العالقة. كما أشكر معالي وزير الخارجية السوداني، السيد كاري، على بيانه. وأشكر السيد باقان أموم على مداخلته.

نجتمع اليوم والسودان يقف أمام منعطف تاريخي قد يغير صورة الحالة في المنطقة، حيث أننا على بعد أقل من شهرين من موعد الاستفتاء على مصير الجنوب والاستفتاء على منطقة أبيي.

ولا يسعنا اليوم إلا التأكيد، أكثر من أي وقت مضى، على ضرورة مواصلة الحوار المباشر بين الأطراف واعتماد التفاوض كوسيلة لحل كل المشاكل والخلافات. ونرحب، في هذا الصدد، بما أعلنه الرئيس ميكي من توصل حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان إلى اتفاق إطار يقرّ بمبدأ الحدود المفتوحة بين شمال البلاد وجنوبها - أيا تكون نتيجة التصويت - من أجل إتاحة انتقال السلع والأشخاص وتأمين عملية الانتقال السلمي بعد الاستفتاء. كما يحدد شروط المفاوضات لحل لائحة من المواضيع، من بينها كيفية تقسيم عائدات النفط والجنسية والمياه والديون.

في هذه المناطق والحفاظ على العملية في إطار القرارات المتفاوض عليها.

وينبغي للطرفين أن يقوموا بمعالجة المسائل العالقة في المجال السياسي بصورة حصرية. وينبغي تركيز المزيد من المساعدة من المجتمع الدولي والوسطاء الدوليين والإقليميين لتطبيع الحالة في السودان على دعم التفاعل البناء فيما بين الأطراف السودانية. ونرحب بالعمل الذي يضطلع به فريق الأمين العام لمراقبة الاستفتاءين. ونحن على ثقة أن ذلك سيساعد في بناء الثقة فيما بين الأطراف السودانية.

ونولي أهمية خاصة للدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في السودان للمساعدة في كفالة الأمن وحماية السكان المدنيين وتقديم الدعم التقني واللوجستي لعملية التخطيط للاستفتاءين وإجرائهما. وفي هذا الصدد، تقع المسؤولية الرئيسية عن كفالة الأمن لسكان البلد المدنيين والمواطنين الأجانب داخل أراضي جنوب السودان على السلطات السودانية.

ولضمان استقرار السودان، لا بد من حل الصراع في دارفور. ولذا ينبغي أن تكون العملية السياسية في الدوحة شاملة، وأن تنضم إليها الجماعات المتمردة الرئيسية. ومن الهام أن يتم التأثير بطريقة منسقة على قادة تلك الجماعات المتمردة التي لا تزال مصممة على البقاء خارج إطار المفاوضات. ومن شأن توصل أطراف دارفور إلى اتفاقات سياسية موضوعية في وقت مبكر أن يعمل على تيسير إجراء الاستفتاءين في السودان، وسيعطي ذلك زخماً لتنفيذ اتفاق السلام الشامل.

إن روسيا تحترم سيادة واستقلال السودان. وستواصل روسيا، بالتعاون مع حكومة الوحدة الوطنية، بما فيها طرفي اتفاق السلام الشامل، المساعدة في التسوية السودانية، على الصعيدين السياسي والعملية.

وجامعة الدول العربية في هذه الظروف الدقيقة والمصيرية التي يشهدها السودان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة.

في عام ٢٠٠٥، أتاح اتفاق السلام الشامل للسودان الخروج من حرب أهلية ممتدة دامت ٢٠ عاما. واليوم، علينا أن نقوم بتنفيذ اتفاق السلام كي نتجنب العودة إلى أعمال العنف والحرب الأهلية. ولا بد من تنفيذ اتفاق السلام بصورة شاملة، أي أنه يجب إجراء استفتاء تقرير المصير لجنوب السودان، كما قال جميع الذين تكلموا قبلي، في ظروف مناسبة وفي الموعد المحدد - وهو ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ولتحقيق ذلك، لا بد من اتخاذ بعض الإجراءات والمبادرات. وبالنسبة لحكومة السودان، كان إنشاء مفوضية استفتاء جنوب السودان هذا الصيف خطوة أولى. واليوم، لا بد من تسديد مساهمة الحكومة السودانية في ميزانية المفوضية. ويجب كفالة احترام حرية التعبير.

والتحضير للاستفتاء يعني أيضا التحضير لعملية ما بعد الاستفتاء، لضمان أن يتمكن جنوب السودان من العيش بسلام مع شمال السودان بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم في المناقشات الجارية بين الشمال والجنوب تحت إشراف السيد مبيكي. ونشجع الطرفين على مواصلة جهودهما البناءة وعلى تقديم التنازلات حيثما يكون ذلك ضروريا من أجل التوصل إلى الاتفاق في أسرع وقت ممكن. ويجب ألا يغيب عن البال أن كلفة أية تنازلات من هذا القبيل ستلاشى أمام المكاسب الهائلة التي يمكن أن تتحقق عندما يعم السلام الدائم في

ونثني على ما أبداه الطرفان من التزام بتنفيذ كل بنود اتفاق السلام الشامل وبعدم العودة إلى أجواء الحرب الأهلية، إذ أن التعايش والتعاون ما بين الشمال والجنوب أمر لا مفر منه في مطلق الأحوال، وأيا كانت نتيجة الاستفتاء. ويحدونا الأمل أن تتوصل مؤسسة الرئاسة إلى اتفاق بشأن منطقة أبيي.

ونؤكد على ضرورة إجراء الاستفتاء في ظروف سلمية ونزيهة وعلى مواصلة السعي لتأمين شروط ذلك في التواريخ المحددة. ونؤكد كذلك على أهمية الاستمرار في جعل خيار الوحدة خيارا جاذبا، مهما بدا ذلك صعبا، عملا بأحكام اتفاق السلام الشامل. ونرحب في هذا السياق بالبدء في تسجيل الناخبين وانطلاق الحملة الانتخابية. ونشيد بمباشرة فريق الاستفتاء المعين من الأمين العام عمله على الأرض.

أما بالنسبة لدارفور، فإنه يساورنا القلق من المواجهات العسكرية الأخيرة وتوسعها إلى منطقة كردفان. ويحدونا الأمل أن تتوج مساعي دولة قطر والسيد باسولي بعودة حركة العدل والمساواة إلى مفاوضات الدوحة. ونحث فضيل عبد الواحد محمد نور، زعيم حركة تحرير السودان، على الانضمام إلى هذه المحادثات بهدف التوصل إلى اتفاق عاجل بما يحمله ذلك من انعكاسات إيجابية على الوضع العام في السودان.

وندعو كذلك إلى متابعة استثمار تحسن العلاقات بين السودان وتشاد في سبيل دعم الاستقرار في المنطقة. ونشيد طبعاً بما تقوم به كل من بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونؤكد على ضرورة الحصول على موافقة الأطراف المعنية قبل أية زيادة محتملة في عديد القوات الدولية.

ونثني على جهود كل من السيد منكيريوس، والسيد غامباري، والسيد باسولي، وكذلك الاتحاد الأفريقي

هذه العملية. وإنما ندعوها إلى الانضمام إلى المناقشات دونما تأخير ودون شروط مسبقة. وإن رفض القيام بذلك يعني رفضا للسلام وتشجيعا للحرب؛ إنه موقف إجرامي.

والأمم المتحدة، بدورها، ينبغي أن تواصل جهودها لحماية المدنيين، وهو أمر تقتضيه ولايتها. وإنما نشعر بالقلق من أن الوحدات العسكرية تعجز عن تحقيق الأهداف التي حددت لها، وهو ما أشار إليه الأمين العام في تقريره (S/2010/543). لذلك نشجع عملية الاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة المختلطة في دارفور (العملية المختلطة) على تقوية مواقعها وتنفيذ إستراتيجيتها لحماية المدنيين في كل الظروف وعلى كل المستويات بعزيمة متجددة. وهذا يعني أن كل القيود المفروضة على حرية حركة العملية المختلطة يجب إلغاؤها بصورة تامة. وهو يعني أيضا أن الهجمات التي تظل قوة الأمم المتحدة تتعرض لها، والتي تعتبر جرائم حرب، يجب أن تتوقف نهائيا. ومن المرفوض أن تستمر عمليات اختطاف حفظة السلام والأفراد المدنيين التابعين للعملية المختلطة واحتجازهم كرهائن بصورة متواصلة.

أود أن أختتم بالتذكير بأنه، حسبما تم التشديد عليه في تقرير الرئيس مبيكي قبل عام، لا يمكن أن يعم السلام في دارفور بدون العدالة. وإن الجرائم التي ارتكبت هناك لا يجوز أن تمر من دون عقاب. ولذلك ندعو جميع الدول إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وفقا للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

السيد هيلير (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم ووفدكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت عن السودان، وهو موضوع أصبح بلا شك أحد أكثر المواضيع حساسية في جدول أعمال مجلس الأمن. وإنما نشكر الأمين العام والرئيس السابق ثابو مبيكي على المعلومات التي وافيانا بها اليوم. ونرحب أيضا بحضور وزير خارجية السودان، السيد علي

السودان. وإن مسألة أبيي على وجه التحديد يلزم حلها في أسرع وقت ممكن.

ومن واجب الأمم المتحدة أيضا أن تضطلع بدورها كاملا في عملية الاستفتاء وأن تدعم جهود الطرفين. وإنما نرحب بالعمل الذي يضطلع به الممثل الخاص هابلي منكريوس وبعثة الأمم المتحدة في السودان. إن تقديم الخبرة والدعم السوقي سيكون حاسم الأهمية أثناء الأشهر المقبلة.

ونرحب كذلك بتشكيل الفريق الذي يترأسه الرئيس مكابا، الذي يمكنه أن يوفينا، بالتنسيق مع بعثات المراقبة الأخرى المنتشرة في السودان، بمعلومات وتعليقات عن ظروف الإعداد لإجراء الاستفتاء.

والاتحاد الأوروبي، بدوره، بدأ يوم أمس بنشر أول مجموعة من الأفراد في الميدان للمشاركة في مراقبة عملية تسجيل الناخبين. ويجب علينا أن نكفل أيضا أن الجانب العسكري من ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان يمكن الوفاء به في ظل ظروف ملائمة. وقد أحطنا علما بأنه تمت فعلا إعادة الانتشار لبعض الوحدات، وأحطنا علما كذلك بالاحتياجات الإضافية التي وصفها السيد منكريوس للتمكين من تغطية الإقليم تغطية أفضل، لا سيما في المناطق التي يمكن أن تنور فيها التوترات. ولما كانت المخاطر كبيرة، ولما كانت الأمم المتحدة لا يسعها أن تخفق في ذلك، فإن فرنسا تؤيد ما طالبت به الأمانة العامة من تعزيز للوحدات المنتشرة.

وفي السياق الحالي يجب علينا أن نواصل تكريس كامل اهتمامنا لدارفور. إن الحرب بين القوات المسلحة السودانية والجماعات المتمردة مستمرة، ويتجلى ذلك في الصراع الفتاك الدائر مع حركة العدل والمساواة منذ بداية الشهر. إن الحل السياسي لا غنى عنه. وفي هذا السياق يلزمنا أن نواصل إبداء تأييدنا لجهود وساطة الدوحة المشتركة. وليس مقبولا أن تظل الجماعتان المتمردتان الرئيسيتان خارج

الاستفتاء. وتشكل بداية بذل الجهود الخاصة بتسجيل الناخبين، التي سبق التنويه بها، خطوة في الاتجاه الصحيح صوب عملية يلزم أن تعبر بمصداقية عن إرادة سكان جنوب السودان.

ولا ريب في أن دور الأمم المتحدة في هذا السياق يتسم بأهمية حيوية. ويسرنا أن ننوه بأن بعثة الأمم المتحدة في السودان تواصل توسيع قدراتها لتقديم المساعدة في العملية السياسية وفي الأعمال التحضيرية اللوجستية للانتخابات وفي توفير الأمن. وفي الوقت ذاته، ولئن كنا ندرك تماما القيود الفعلية التي تواجهها البعثة، فإننا نود أن نشدد على أهمية حماية المدنيين وتوفير إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية من دون أي عوائق.

هدفا حماية السكان المدنيين وتلبية احتياجات آلاف الناس، لا سيما النساء والأطفال، لا يجوز تجاهلها أبدا أيا كانت الأسباب. وفي هذا السياق نرجو من بعثة الأمم المتحدة في السودان أن لا تهمل عملها في ذلك المجال. ونحث الأطراف على إزالة كل القيود المفروضة على حرية حركة بعثات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الموجودة في البلد.

وفي الوقت ذاته نكرر أن منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يجب أن يكونا على كامل الاستعداد للرد بسرعة في ظل أي سيناريو ممكن. ويجب أن تكون الأمم المتحدة مجهزة بالأدوات اللازمة لمواجهة كل الاحتمالات. وإن المكسيك تعرب عن استعدادها للنظر في أي إجراءات يتخذها مجلس الأمن في غضون الأسابيع المقبلة. بما يمكن أن يساهم في بلوغ تلك الغاية.

والحالة في دارفور أيضا يجب ألا تغيب عن بالنا لأنها مرتبطة بالحالة الوطنية العامة. إن العنف الدائر هناك مرفوض وإن الظروف الأمنية ما زالت مدعاة للقلق، مما يؤكد إلحاحية الحاجة إلى وضع حد للأعمال القتالية والى عودة جميع الأطراف في الصراع إلى طاولة التفاوض.

أحمد كرتي، والأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان، السيد باقان أموم، ونشكرهما على بيانتهما.

لقد رسم السودانيون بالتوقيع على اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥ خارطة الطريق التي تنقل البلد إلى مرحلة جديدة من الاستقرار والحوار السياسي. وذلك الالتزام لم يتحقق إلا بعد أكثر من عقدين من الزمن، وبعد خسائر بالأرواح تجاوزت مليونين، وبعد العذاب الذي عانته آلاف مؤلفة من الناس الذين استحثوا قادتهم السياسيين على وضع حد أكيد للصراع المسلح.

واليوم نجتمع لكفالة أن يظل هذا الالتزام بالحوار والتعايش موضع احترام من الموقعين عليه. وحيث لم تبق سوى أسابيع قليلة قبل التاريخ المحدد للوفاء بواحد من العناصر الأساسية للاتفاق - إجراء الاستفتاء - فإن الحالة ما زالت تنطوي على تحد هائل لا للسودان فحسب، وإنما للمجتمع الدولي، الذي يتحمل مسؤولية تيسير العملية السياسية وتجنب الانتكاس الذي لا يعني إلا شيئا واحدا هو العودة إلى العنف والحرب.

مستقبل السودان سيعتمد على سداد وفعالية القرارات التي سيتخذها زعماءه في الأيام المقبلة. ولذلك تكرر المكسيك نداءها إليهم بأن يعملوا على تبيد الريبة بينهم وأن يتفقوا بأسرع وقت ممكن على حلول لمسائل اتفاق السلام الشامل المعلقة، بما فيها المركز القانوني لأبيي. وإن التقدم الذي وصفه الرئيسي مبيكي مشجع في هذا المضمار. ونود أن نؤكد من جديد تأييدنا التام لعمله وعمل المنخرطين في المفاوضات جميعا.

وفي الوقت ذاته، تقوم الحاجة إلى تسريع الأعمال التحضيرية لعقد الاستفتاء مع التقيد بالمواعيد التي اتفقت عليها الأطراف. وإن التأخيرات التي لوحظت ينبغي تجاوزها بأسرع وقت ممكن، بما في ذلك الإفراج عن الأموال لمفوضية

الشرط المسبق والضمان اللازم لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في السودان.

ويشكل الاستفتاء في جنوب السودان خطوة رئيسية في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ولكنه ليس غاية في حد ذاته. ونعرب عن أملنا في أن يُجرى الاستفتاء بأسلوب سلمي وحر وشفاف ونزيه، وفقا لاتفاق السلام الشامل، وأن يعبر عن إرادة الشعب السوداني، وأن تحترم جميع الأطراف نتائج هذا الاستفتاء. ونأمل أن يبذل شمال السودان وجنوبه أقصى ما في وسعهما للإسراع في الأعمال التحضيرية لإجراء الاستفتاء. وندعو المجتمع الدولي إلى تهيئة الظروف المناسبة لإجراء الاستفتاء، وألا يُحكَم مسبقا على نتائجه.

ويجب ألا يتخذ أي من الطرفين إجراءات انفرادية. ومهما كانت نتيجة الاستفتاء، يجب ضمان تحقيق السلام والاستقرار بوجه عام في السودان وفي المنطقة بأكملها. وتأمل الصين في أن يتمتع شمال السودان وجنوبه بنتائج السلام المحققة بشق الأنفس، وأن يواصلوا المشاركة في الحوار والمشاورات على قدم المساواة، من أجل التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت بشأن المسائل المعلقة، من قبيل ترسيم الحدود، ومسألة أبيي، وتوزيع الثروة. ويحظى هذا الأمر بأهمية كبيرة في الحفاظ على السلام والاستقرار على المدى الطويل في السودان وفي المنطقة.

ترحب الصين بالدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في تسوية مسألة السودان. ونعرب عن تقديرنا לנוايا الحسنة للسيد مبيكي وفريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان، وكذلك المنظمات الإقليمية، من قبيل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وترحب الصين ببعثة الأمم المتحدة في السودان وفريق الأمين العام المعني بالاستفتاء في جنوب السودان، وبدعمهما المستمر لتنفيذ اتفاق السلام الشامل.

ولا يجوز لنا أن نغفل الحاجة إلى التصدي لمسألة الإفلات من العقاب في المنطقة. فالذين يرتكبون الجرائم ضد السكان المدنيين وضد أفراد عملية الاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة المختلطة في دارفور يجب أن ينالوا العقاب المناسب. ولذلك، تود المكسيك أن تشير مرة أخرى إلى الالتزامات الدولية لحكومة السودان في هذا الصدد، بما في ذلك الأحكام الواردة في القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) المتصلة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ويجب أن يقترن إحلال السلام بتحقيق العدالة إذا ما أردنا أن نعزز بناء مستقبل مشرق في المنطقة.

والرسالة الرئيسية التي يبعث بها مجلس الأمن اليوم، عن طريق بيانه السياسي، رسالة بسيطة تتمثل في أن العودة إلى الصراع المسلح ليست خيارا مطروحا. وبالنظر إلى الصعوبات التي ستنشأ في الأسابيع القادمة، يجب أن نكرر دعوتنا إلى الطرفين بالوفاء بمسؤولياتهما بوصف ذلك هو الخيار الوحيد لتحقيق الاستقرار والسلام الذي طالب به شعب السودان منذ خمس سنوات، والذي يطالب به اليوم بنفس التصميم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): إنه لما يثلج صدورنا أن يشترك اليوم أعضاء المجلس، وممثلا شمال وجنوب السودان، والأمين العام، السيد بان كي - مون، والسيد مبيكي، في مناقشة مسألة السودان.

وينبغي الحفاظ على السلام والاستقرار والتنمية في السودان لمصلحة الشعب السوداني ولتحقيق السلام والتنمية في المنطقة وفي القارة الأفريقية بأكملها. ويُنهى توقيع اتفاق السلام الشامل عقودا من النزاع بين الجزء الشمالي والجزء الجنوبي من السودان. ويمثل التنفيذ الشامل لهذا الاتفاق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غابون.

السيد إيسوزها - نفوندي (غابون) (تكلم بالفرنسية): يواجه السودان مرحلة عصبية في تاريخه، بإجرائه استفتاءين في جنوب السودان وفي أبيي في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ولتحقيق هذه الغاية، يجب مواجهة العديد من التحديات. ويجب المحافظة على مناخ الثقة بين الأطراف، كما يجب التمسك بالتزامها باحترام الجدول الزمني الذي وضعه الاتفاق الشامل للسلام. ويجب ضمان إجراء تصويت موثوق به وشفاف، كما يجب المضي قدما في المفاوضات التي تجرى بعد عملية الاستفتاء. وفي الوقت نفسه، من المهم أن نتوصل إلى اتفاق سلام في دارفور بنهاية هذا العام.

أين نحن الآن، قبل شهرين من التاريخ المحدد لإجراء هذين الاستفتاءين؟ ما هي المرحلة التي بلغت عملية السلام في دارفور؟ لقد كانت البيانات المفصلة التي أدلى بها للتو الأمين العام، والرئيس السابق السيد تابو مبيكي، ووزير خارجية السودان السيد أحمد كرتي، والأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان السيد باغان أموم، بيانات ممتازة، حيث عرضت علينا الوضع الحقيقي في الميدان. وأود أن أشكرهم على هذا. ويتفق تقييم غابون للوضع مع هذه الخطوط نفسها.

وفيما يتعلق بالاستفتاءين المتعلقين بجنوب السودان وأبيي، يسر وفد بلادي أن يشير إلى أن المجتمع الدولي يُزيد من تعبئة الجهود التي يبذلها لضمان إجراء هذين الاستفتاءين على نحو سلس. وتعزز هذه التعبئة التزام الأطراف بألا تدخر جهدا في سبيل ضمان إجراء الاستفتاءين في الموعد المحددين. وعلاوة على ذلك، تشجع التعبئة الأطراف على المشاركة في الحوار، وبالتالي تهيئة مناخ الثقة الضروري لمتابعة تنفيذ الاتفاق الشامل للسلام.

تؤيد الصين التسوية الشاملة و السلمية لمسألة دارفور، ولا سيما حل أسبابها الجذرية. ومن أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في دارفور، من الضروري مواصلة النهوض بالاستراتيجية ذات المسارين لتعزيز العملية السياسية، ونشر عمليات حفظ السلام، وكذلك إفساح المجال بالكامل أمام الدور الذي تضطلع به الآلية الثلاثية، التي تضم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والحكومة السودانية بوصفها القناة الرئيسية.

ويمثل التأخير في إجراء العملية السياسية أكبر تحد بارز يواجه التوصل إلى تسوية لمسألة دارفور. وتحت الصين الأطراف في دارفور التي لم تنضم بعد إلى العملية السياسية أن تفعل ذلك فوراً وبدون شروط. ونرحب بالاستراتيجية الجديدة التي قدمتها الحكومة السودانية.

وتدعم الصين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في البحث عن الحل المناسب لمسألة دارفور، وتؤيد العمل الذي يضطلع به السيد باسوليه والسيد غامبري والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونعرب عن أملنا في أن يواصل المجتمع الدولي دفع الحل السياسي لمسألة دارفور إلى الأمام، في حين يقدم مساهمات أكبر لعمليات الإنعاش والإعمار والتنمية في دارفور.

وأود أن أعلن هنا أنه من أجل دعم العملية السياسية في دارفور، قررت الحكومة الصينية أن تقدم تبرعا إضافيا قدره ٥٠٠.٠٠٠ دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للعملية السياسية في دارفور.

وتؤيد الصين البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس (S/PRST/2010/24)، ونعرب عن أملنا في تنفيذ محتويات البيان تنفيذا شاملا. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي من أجل المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في السودان.

وفي الاجتماع الثاني للمنتدى الاستشاري المعني بالسودان الذي انعقد في أديس أبابا بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اتفق الأطراف على إنشاء لجان عمل بحلول نهاية العام بغية وضع اللمسات الأخيرة على التحضيرات. ولا يسع هذا القرار إلا أن يطمئنا إزاء العملية الجارية. وبغية كفالة أفضل التطورات، ناشد الأطراف المضي قدماً في المفاوضات المتعلقة بترتيبات ما بعد الاستفتاء، ولا سيما المسائل البارزة بشأن تعليم الحدود بين الشمال والجنوب، وحرية التنقل، وتقاسم الموارد، ومشاكل المواطنة.

وخلافاً للتحضيرات في جنوب السودان، يبدو أن التحضيرات في أبيي لم تحرز، للأسف، سوى تقدم ضئيل. وبناء على بياني السيد كرتي والسيد أموم، يبدو أن هناك بعض الصعوبات في تنفيذ بروتوكول أبيي، ولم تتوصل الأطراف بعد إلى تحديد التدابير المناسبة لكفالة التعايش السلمي بين الطوائف الرئيسية التي تعيش في المنطقة. لهذا، تشجع غابون الأطراف على بذل ما في وسعها لإنشاء مفوضية استفتاء أبيي. ونحث أيضاً لجنة أبيي المشتركة على الإسراع في المحادثات بشأن المسائل المعلقة، بغية التوصل إلى اتفاق بين الأطراف يراعي حقوق ومصالح الشعوب التي تعيش في المنطقة.

وينبغي للاهتمام الخاص الذي يوليه المجتمع الدولي للاستفتاءين في جنوب السودان وأبيي ألا يصرف انتباهنا عن الحالة في دارفور. وتأسف غابون لأن دارفور ما زالت ساحة للمعارك العسكرية العنيفة، ولا سيما بين قوات الحكومة وحركة العدل والمساواة. ونشجع مختلف الأطراف المؤثرة في عملية السلام على توحيد جهودها لإنهاء القتال. وندعم جهود حكومة جنوب السودان لتعزيز السلام في دارفور، ونؤكد مجدداً دعمنا للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ويؤكد البيانان اللذان أدلى بهما للتو الوزير كرتي والأمين العام أموم على رغبة الطرفين في التوصل إلى اتفاق. ولا يسع غابون إلا أن ترحب بهذا، ولا سيما أن الطرفين قد تعهدا أيضاً، عن طريق اتفاق إطاري، بتعزيز علاقات حسن الجوار بين الشمال والجنوب، بغض النظر عن نتيجة التصويت. وتعتقد غابون أن مناخ الثقة هذا سيستفيد من تعزيزه من خلال عقد اجتماع بين الطرفين على أعلى مستوى، بمشاركة أصحاب المصلحة الدوليين، للتوصل إلى اتفاق حول جميع نقاط الخلاف، بما فيها الوضع في أبيي، حسبما يقرر ذلك الرئيس السابق مبيكي.

وتعني الحاجة إلى إجراء تصويت موثوق به وشفاف في ظل مناخ يسوده السلام في جنوب السودان ضرورة استعمال جميع الأدوات المستخدمة في العملية الانتخابية والأمنية. ومن هذا المنطلق، يشكل إنشاء مفوضية الاستفتاء في جنوب السودان، بالرغم من وجود بعض الصعوبات، والبدء بالأمس في عملية تسجيل الناخبين، عملية كبيرة. إن هذين الترتيبين، اللذين يمكنان من إجراء عملية الاستفتاء وبشكل سلس، يجب دعمهما وحمايتهما ورصد تنفيذهما.

وكما بين الأمين العام فإنه، إزاء هذه الخلفية، يجري بذل الجهود اللازمة لدعم إجراء الأعمال التحضيرية بشكل سلس بواسطة بعثة الأمم المتحدة في السودان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة في المجالين اللوجستي والتقني وفي مجال الأمن. وتستحق تلك الجهود ثناءنا ودعمنا. ويجب كبح التوترات التي قد تنشأ بسبب تعليم الحدود، فضلاً عن التوترات التي قد تنجم عن تحركات السكان. وتناشد غابون بعثة الأمم المتحدة في السودان ومجلس الدفاع المشترك أن يكونا أكثر يقظة، وأن يستكشفا كل تدبير ممكن لمواجهة أي حدث.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد قيل الكثير اليوم عن الظرف الخطير الذي يواجهه السودان والتحديات الباقية. ونحن نرحب بهذه المناقشة البناءة.

طوال السنوات الخمس الماضية، عملت الأطراف في اتفاق السلام الشامل معاً بشكل سلمي على معالجة مسائلها، والدفع بذلك الإتفاق التاريخي إلى الأمام. كانت هناك نجاحات وجوانب فشل، بيد أن الأطراف استطاعت، وسط التآرجح صعوداً وهبوطاً، أن تصمد وأن يسود الاستقرار. ونحن نشيد بها على التزامها بالسلام، وعلى الشجاعة التي أظهرتها في ظل الظروف الصعبة.

إننا بلغنا المرحلة النهائية من تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ويجب على كل الجهود أن تنصب في هذا الوقت على أن يكون الاستفتاءان في جنوب السودان وأبيي حريين وأن يتصفا بالزاهة والشفافية والمصداقية، وأن يجري في التاريخ المحدد وبطريقة سلمية. وينبغي لكل الأطراف المعنية أن تحترم نتائج الاستفتاءين. وجميع هذه النقاط حاسمة لأن النتيجة التي يمكن الطعن فيها بشكل شرعي سوف تكون مثيرة للجدل، ليس في السودان فحسب، وإنما في عيني الرأي العام الدولي. وفي ذلك السياق، إن البدء بعملية تسجيل الناخبين وما تحقق من إقبال عليها هو الخطوة الأولى التي يجدر ذكرها.

وأود أن أبرز هنا أن تركيا، من حيث المبدأ، ما فتئت تولي أهمية لاستقلال السودان وسيادته وسلامته الإقليمية منذ استقلاله في عام ١٩٥٦. ونحن أيضاً نؤيد تأييداً كاملاً اتفاق السلام الشامل، الذي أتى بالسلام إلى السودان بعد عقود من النزاعات الداخلية. وهذان الموقفان ليسا

وعلى صعيد مختلف تماماً، من الأهمية بمكان إنجاز عملية السلام في دارفور. ومن الآن فصاعداً، إن الجهود التي يبذلها السيد باسولي، الوسيط المشترك، ودولة قطر على حد سواء بهدف التوصل إلى اتفاق بحلول نهاية العام تستحق دعمنا. وينبغي لذلك الاتفاق أن يكون شاملاً قدر الإمكان.

وفي ذلك الصدد، يسعدنا أن المفاوضات مع حركة التحرير والعدالة ما زالت جارية. وندعو إلى التوقيع على اتفاق للسلام مع الحكومة بحلول كانون الأول/ديسمبر. ونطلب أيضاً إلى حركة العدل والمساواة التي تقيم بالفعل اتصالاً مع فريق الوساطة، وحركة تحرير السودان أن تنضموا إلى المفاوضات. وتأمل غابون أن تتوّج مفاوضات الدوحة باتفاق في كانون الأول/ديسمبر - معلماً هاماً لعقد مؤتمر دارفور - دارفور في بداية عام ٢٠١١، الذي ينبغي أن يحقق السلام الدائم في تلك المنطقة عن طريق اتفاق عالمي للسلام.

إن غاية الجلسة المنعقدة اليوم - وإني ممتن لكم، السيد الرئيس، بشأها - هي التشديد على أن مستقبل السودان لم يُفصل فيه بعد، وأن عملية السلام التي بدأت في عام ٢٠٠٥ بالتوقيع على اتفاق السلام الشامل بلغت مرحلة حاسمة في تنفيذها. ولا بد للمخاوف القائمة اليوم أن تفسح المجال أمام طموحات الغد نحو تحقيق السلام في السودان. ويسعدني سماع الأطراف وهي تقول إن زمن الحرب قد ولى.

وتؤكد غابون من جديد إيمانها بقدرة السلطات السودانية على الإرتقاء إلى مستوى هذا التحدي. وما زلنا واثقين من التزام مختلف أصحاب المصلحة بعملية السلام، ويعمل البلدان الضامنة لاتفاق السلام الشامل على كفالة أن يظل التضامن الدولي مع الشعب السوداني قائماً بنشاط على الرغم من قائمة التحديات التي يتعين التصدي لها.

إن المجتمع الدولي والأمم المتحدة على استعداد لدعم جميع تلك الجهود، لكن السلام يجب أن يأتي من الداخل. ومهما كانت المساعدات الخارجية، لا يمكنها أن تحل محل الإرادة السياسية لأصحاب المصلحة السودانيين أنفسهم، أو أن تكون بديلاً منها لتعبيد الطريق أمام مستقبلٍ خالٍ من الصراع. وفي نهاية المطاف، إن الأطراف المثلة هنا اليوم هي التي تحلت بالشجاعة وبُعد النظر والحكمة، فوَقَّعت على اتفاق السلام الشامل قبل خمس سنوات. وتلك الأطراف هي التي ستأكد من تنفيذه تنفيذاً كاملاً، وتلك الأطراف هي التي تمتلك القدرة على إحلال السلام معاً إلى ما هو أبعد من نطاق اتفاق السلام الشامل.

تشعر تركيا بالقلق إزاء الصدمات العسكرية التي وقعت مؤخراً في دارفور والتدهور العام في الحالة الأمنية. وندين جميع الهجمات على المدنيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ونطالب بتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ونحث أيضاً جميع حركات التمرد في دارفور على الانضمام إلى عملية السلام في الدوحة ومن دون مزيد من التأخير، ومن دون أي شروط مسبقة.

لا يمكن معالجة الحالة الإنسانية على النحو المناسب حتى تستقر بصورة دائمة الحالة الأمنية. وهذا مستحيل ما دامت مجموعات المتمردين تواصل القتال، بدلا من الدخول في حوارٍ سياسي. ولا بد من أن تكون هناك عواقب حقيقية لمجموعات المتمردين التي تنشر الصراع. إذ لا يمكن المكافأة على التعنت.

ويجب ألا يجيد تركيزنا عن دارفور بسبب اتفاق السلام الشامل أو أي اعتبارات أخرى. إذ أن التسوية السياسية الشاملة والعادلة في دارفور هي الطريقة الوحيدة المفضية إلى المضي قدما. وتؤيد تركيا تأييدا كاملا جهود

متعارضين. فالواقع أن اتفاق السلام الشامل نفسه هو انعكاس للتوازن السياسي الحساس ذاته.

من جانب آخر، لدينا شواغل إذا أنه ولئن كان الانفصال خياراً مشروعاً، فهو خيار صعب. ومع ذلك، وفي نهاية المطاف، إنها مسألة يقرها الشعب السوداني. وتمشياً مع الأحكام الرئيسية لاتفاق السلام الشامل، إن مستقبل السودان يكمن في أيدي السودانيين إلى حد كبير. فأمامهم خيار بسيط من شقين: إما الوحدة أو الانفصال. والطريق إلى الأمام طوع إرادتهم، ويتعين احترام حقهم في تقرير المصير، مثلما سيبينه استفتاءان حران ونزيهان ويتصفان بالمصادقية.

ومهما كانت نتيجة الاستفتاءين، سيظل جميع أبناء الشعب السوداني، بصرف النظر عن العرق أو الدين، وسواء كانوا في الشمال أو في الجنوب، مترابطين. وفي ذلك الصدد، إن المستقبل ليس بهذه السهولة أو ثنائي. والحاجة إلى إيجاد الحلول التي تكفل التعايش السلمي في ما بين مختلف الطوائف لن تتغير بعد كانون الثاني/يناير. والحقيقة أنها ستصبح على الأرجح أكثر بروزاً.

لهذا السبب، إن معالجة جميع ترتيبات ما بعد الاستفتاء على نحو شامل أمر حاسم، ونحن نرحب بالتقدم المحرز مؤخراً في ذلك الصدد. والحقيقة أنه ولئن لم يكن الواحد شرطاً مسبقاً للآخر، ثمة رابط معزز على نحو متبادل بين وضع اللمسات الأخيرة على ترتيبات ما بعد الاستفتاءين والنجاح في إجراء الاستفتاءين. ويمكن ترجمة التقدم المفيد في ترتيبات ما بعد الاستفتاءين إلى مناخ أكثر إيجابية للعمل في التحضيرات للاستفتاءين وإجرائهما، فضلاً عما يعقبهما. لهذا، المطلوب إحراز المزيد من التقدم الملموس، بما في ذلك ما يتعلق بأبيي.

الشامل، وخاصة بعد الانتهاء من الاستفتاءين. وسيطلب ذلك رسائل تصاغ بعناية وقوية، ووضع الأدوات السليمة في مكانها، بما في ذلك الحوافز الحقيقية.

إننا إذ نمضي قدما وفي ضوء الدينميات الوطنية والإقليمية المعقدة والمتعددة الجوانب، من الواضح أنه لا بد من وضع استراتيجية مفصلة لإدارة الفترة التي تلي اتفاق السلام الشامل. وفي التحليل النهائي فإن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، ونأمل في أن يظل منحرفا سياسيا في العملية، وفي نهاية المطاف ستساعد هذه الجلسة في الدفع قدما بذلك الهدف الجوهرى والهام.

وفي الختام، أود أن أعرب عن استمرار التزام تركيا بالسلم والاستقرار في السودان وفي المنطقة، ونعرب عن تأييدنا للجهود القيمة التي تقوم بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

لذلك، أود مرة أخرى أن أشكر وزير الخارجية كارتى والسيد أموم على اشتراكهما في مناقشة اليوم.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

الوساطة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التي تستضيفها قطر. ونرحب بالاستراتيجية الخاصة بدارفور التي أعلنتها حكومة السودان. ونرحب أيضا باستمرار التقارب بين حكومتى السودان وتشاد.

ليس السودان وحده الذي يقترب بسرعة من منعطف خطر. كذلك فإن تصميم المجتمع الدولي على الإبقاء على السلم والأمن أصبح في مهب الريح. ولدينا العديد من الآليات، والعمليات والمياكل الجاهزة، ولدينا أيضا مشاركة رفيعة المستوى، بيد أن ترجمة ذلك السعي الرفيع المستوى إلى نجاح يمثل تحديا لنا. إن اتفاق السلام الشامل ليس مجرد سلسلة من جداول زمنية يتعين الوفاء بها. أنه طريق سياسي شق قبل خمس سنوات ومن المرجح جدا أن يفضي إلى تجزئة بلد واسع جدا وأهله إلى نصفين.

وهذا ينطوي على تجربة مريرة، وفوائد ذلك ربما لا تصبح ملموسة إلا في الأجل الطويل. وإذا ما كان في التاريخ أي دليل، وحتى في أفضل الظروف ومع استمرار التزام الأطراف بالعمل معا، يجب أن نعد أنفسنا قريبا لنفس الاضطراب الكبير في المستقبل. وهكذا، سيظل من الأهمية البالغة الإصرار على التقيد الصارم بنص وروح اتفاق السلام الشامل. ولا بد من تنفيذ الاتفاق التاريخي تنفيذا كاملا وأن يبلغ ذروته في التنفيذ.

ومن الجهة الأخرى، يجب أيضا على المجلس والمجتمع الدولي أن يكونا جاهزين لكي يتدبرا بفعالية العواقب السياسية والأمنية والإنسانية المترتبة على تنفيذ اتفاق السلام